لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الآخر بشطب (شريطة ان يغادر الجلسة...الخ) من مع هذا الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الاخر هو قرار اللجنة بالموافقة عليها كما جاءت بالمادة (٣٤) من مع قرار اللجنة؟

السيد الامين العام : ٣١ من ٤٢ .

معالي رئيس المجلس : ٣١ من ٤٢ .

وبذلك تقر المادة (٣٤) كما هي، الاستاذ طاهر.

دولة السيد طاهر المصري : اسمح لي ان اذكر ناحية ما اردت ان اذكرها اثناء النقاش، بالدورة الاولى من هذا المجلس وعندما كنا نؤلف لجان الطعن ثارت نقطة قد يكون من المناسب ان نبحثها الآن ويقرر بشأنها المجلس ما يرغب.

عند تأليف اللجان بعض النواب المطعون في صحة نيابتهم اثاروا انه يحق لهم ان يكونوا اعضاء في لجان اخرى ليس المعروض عليها صحة نيابة ذلك النائب، وفي ذلك الوقت قررت كنت رئيس مجلس بأنه لا يجوز لأي نائب مطعون بصحة نيابته ان يدخل في اية لجنة طعون حتى اللجنة الاخرى.

اعتقد انه من المناسب لانه قد تتكرر مثل هذه القضية في اي وقت قادم من المناسب ان ننظر في هذا الامر واذا رأى المجلس الكريم ان يوضع نص ما بالناحية يكون شيء جيد او يرجع القرار للمجلس بالنهاية شكراً.

معالي رئيس المجلس : اذاً دعوني اقترح كالتالي، هذه النقطة للبحث.

ارفع الجلسة لفترة الغداء ولربما تتاح ايضاً الفرصة للحديث فيها اثناء الاستراحة ونعود في تمام الثالثة اذا سمحتوا الزملاء لاستئناف الجلسة.

الزملاء مدعويين للغداء بالاضافة للصحافة والاعلام.

– وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ولتناول طعام الغداء –

* لم تستأنف الجلسة بسبب عدم اكتمال النصاب.

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
حكـــم خيـــر	المهندس سعد هايل السرور

المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامه الثاني عشر المنعقـده في ٩/شعبان/١٤١٦ هجرية الموافق ١٩٩٥/١٢/٣١ميلادية .

الجلد (٣٣)
العدد (٩)

جدول الاعمال

٣ – الردود على الاسئلة : ١٩

١ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٠١١٤) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٣ ، جواباً على السوال رقم (٢٥٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج .

٢ . كتاب معالي وزير الشوون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٣١١٩) تاريخ ١٩٩٥/١٠/٥ ، جواباً على السوال رقم (٢٠٣) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

٣ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٠٦٢٣) تاريخ ١٩٩٥/١١/٣٠ ، جوابا على السوال رقم (٢١٢) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

(المرفقات موجودة لدى الأمانة العامة للمجلس وقد تعذر تصويرها لكبر حجمها)

٤ . كتاب معالي وزير التموين رقم (١٧٢٥٧) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠ جواباً على السوال رقم (٢٧٦) المقدم من معالي النائب السيد توفيق كريشان .

٤ – الكتب الواردة : ٤١

١ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٦١١) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٥ .

(يحال على اللجنة ....)

٥ – طلب استقالة من عضوية اللجنة القانونية مقدم من معالي النائب الدكتور عوض خليفات .

٦ – قرارات اللجان : ٤٤

١ . قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة .

٢ . استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ ، والمتضمن الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب .

(القرار موزع في الجلسة الخامسة)

٧ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٩١

عينت يوم الثلاثاء ١٩٩٦/١/٢ الساعة العاشرة صباحاً .

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة والنصف) من مساء يوم (الاحد) الموافق ١٩٩٥/١٢/٣١ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة **(معالي المهندس سعد هايل السرور)** وحضور امين عام مجلس الامة السيد **(حكم خير)**.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: السيد سليمان السعد ، السيد ابراهيم شحده

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: ، السيد سميح الفرح ، السيد حاتم الغزاوي ، المهندس سمير قعوار ، المهندس سمير الحباشنه، السيد مفلح اللوزي

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: السيدة توجان فيصل ،السيد خليل حدادين ، السيد خالد عبد النبي ، الدكتور عارف البطاينه، المهندس منصور بن طريف ، السيد عبد الكريم الكباريتي ، السيد بسام حدادين ، السيد محمد داوديه

وحضر من الحكومة

١ - **سيادة الشريف زيد بن شاكر** : رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - **معالي السيد عبد الرؤوف الروابده** : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - **معالي الدكتور خالد الكركي**: نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - **معالي الدكتور عوض خليفات**: وزير الشباب .

٥ - **معالي السيد باسل جردانه**: وزير المالية .

٦ - **معالي السيد جمال الصرايره**: وزير البريد والاتصالات.

٧- **معالي السيد جمال الخريشا**: وزير الدولة .

٨- **معالي المهندس علي ابو الراغب**: وزير الصناعة والتجارة .

٩ - **معالي الدكتور صالح ارشيدات**: وزير المياه والري .

١٠- **معالي الدكتور عبدالسلام العبادي**: وزير الاوقاف والشوون

والمقدسات الاسلامية .

١١ - **معالي السيد سلامه حماد** : وزير الداخلية .

١٢ - **معالي الدكتور عبد الرزاق النسور** : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٣ - **معالي السيد عادل القضاه**: وزير التموين .

١٤ - **معالي المهندس منصور بن طريف** : وزير الزراعة .

١٥ - **معالي الدكتور راتب السعود** : وزير التعليم العالي .

١٦ - **معالي السيد هشام التل** : وزير العدل .

١٧ - **معالي الدكتور عبد المجيد العزام**:وزير دولة للشئون البرلمانية .

١٨ - **معالي الدكتور نادر ابو الشعر** : وزير العمل .

١٩ - **معالي السيد نادر الظهيرات** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٠ - **معالي الدكتور محمد ابو عليم** : وزير الدولة .

٢١ - **معالي السيد طه الهباهبة** : وزير الدولة .

٢٢ - **معالي الدكتور محي الدين توق** : وزير التنمية الادارية .

٢٣ - **معالي السيد سميح دروزه**: وزير الطاقة والثروة المعدنية .

* وحضر من الامانة العامة

السيد نذير عطيات

السيد علي الحسبان

السيد محمد الرديني

السيد غسان النحداوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة،

السيد الامين العام جدول الاعمال

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس :

يعفى ؟

يعفى .

السيد الامين العام :

٢ – تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب مفلح اللوزي المحترم .

ب – طلب معذرة مقدم من سعادة النائب حاتم الغزاوي المحترم.

ج – طلب معذرة مقدم من معالي السيد سمير الحباشنه المحترم .

معالي رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على معذره الساده النواب ؟

الجميع : موافقون

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل قبل ان ابدأ ببند ما يستجد من اعمال اود ان اشعر المجلس الكريم بأنه سينعقد في عمان وتحت الرعاية الملكية السامية ايام (٨/٩/١٠) كانون الثاني مؤتمر الحوار البرلماني الافريقي العربي السابع ، الذي يأتي بدعوه من البرلمان الاردني تقدمت بها الى لجنة متابعة الحوار اثناء انعقدها في عمان في بداية هذا العام ، وتم قبولها في اجتماع الذي عقد لاحقاً في بوركينافاسو واشترك وفد من مجلس النواب في ذلك الاجتماع ، وقد وجهت الدعوات الى برلمانات اربعين دوله عربيه وافريقيه من قبل الامانه العامه للبرلمانات الافريقيه والامانة العامه للبرلمانات العربيه ومجلس النواب الاردني كمجلس يستضيف هذا المؤتمر ، هذا المؤتمر درجت العاده ان ينعقد تباعاً مره في دوله عربيه ومره في دوله افريقيه وان تقوم لجنه المتابعه مابين اجتماع واخر في اعداد جدول اعمال المؤتمر ، وقد اعدت لجنة متابعة جدول اعمال المؤتمر القادم في عمان والذي اعدت اللجنه جدول الاعمال والذي سيوزع على الساده اعضاء البرلمان وكافة الوثائق الاخرى الضروريه التي تتعلق في المؤتمر ، تم تشكيل الوفد

البرلماني الاردني من (١٢) عضو من مجلس الاعيان ومجلس النواب ، (٨) لكافة الكتل البرلمانيه والمستقلين ، واقصد هنا اعضاء مجلس النواب ، وكذلك من مجمل النشاطات التي سيشهدها البرلمان مع بداية العام القادم على اثر قرار الكونجرس الامريكي لنقل السفاره الامريكيه للقدس ، طلبت من الامانة العامه لاتحاد البرلماني العربي باسم مجلس النواب الاردني عقد جلسه طارئه لمجلس الاتحاد البرلماني العربي لمناقشة هذا الموضوع، وقد وصلني اجابه من السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس الاتحاد البرلماني المغربي انه وبعد التشاور مع الشعب البرلمانيه العربيه سيتم عقد الجلسه الطارئه لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في نهاية مؤتمر الحوار وذلك يوم (١١/ كانون الثاني) وقد قام البرلمان الاردني باعداد كافة الترتيبات والاستعدادات الناجمه لانجاح هذين اللقائين بالتعاون مع الحكومة مشكوره وكافة الاجهزه المعنيه في الدولـه ، ومن مجمل النشاطات ايضاً سيقوم رئيس الجمعيه الوطنيه الفرنسيه بزياره البرلمان الاردني يوم (٦/٧) كانون الثاني واعرب عن رغبته في مخاطبة الساده اعضاء مجلس النواب يوم (٧) الشهر وسيتم ترتيب ذلك في احدى قاعات المجلس .

اردت ان اوضح ذلك للزملاء مع رجائي لكل من له وجهة نظر تثري جهد المشترك الذي لايمكن ان يثرى الا بتعاون الجميع بانه سيكون لنا لقاء لمن يرغب عند نهاية الجلسة في القاعه المجاوره ، وددت ان اوضح ذلك للساده الزملاء وشكراً لكم .

في بند ما يستجد من اعمال العديد من الزملاء يودون الحديث بدايه الدكتور نزيه عمارين وارجو من كافة الزملاء الاختصار لاعطاء الدور لاكبر عدد ممكن من الزملاء للحديث .

الدكتور نزيه تفضل .

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

الماء ، الغذاء ، والدواء ، ثلاث اولويات لعلها من اولى اولويات هذا المجلس بعد الحفاظ على امن الوطن ووحدته .

وان لم نستطع توفيرها فانه علينا جميعاً العوده الى حيث أتينا .

معالي رئيس المجلس :

. ارجوك فقط في الايجاز دكتور واذا سمحت .

الدكتور نزيه عمارين :

حضرات الزملاء الكرام

ان الذي شدني للحديث اليوم موضوع هام جداً ظاهرة تكرار اختفاء لابل اخفاء بعض العلاجات بهدف استغلال مدى الحاجة القصوى لها ومن ثم ابتزاز السعر الذي يريدون امام سمع وبصر جميع المسؤولين ... ان هذا السلوك والتصرف غير المسؤول ... وغير مقبول على الاطلاق !! لابل انه ابشع مظاهر اساليب الابتزاز في غياب قانون منع الاحتكار والذي بتنا بأمس الحاجه اليه خاصة في ظل توجه الدوله الى الخصخصة .

حضرات الزملاء .. الآن في الاسواق المواد الطبيه والعلاجات الهامه التاليه مفقوده من التزويد واليكم امثله عليها .

١ - ابره الميه المقطره Distiued Water amp . وهي ضروريه جداً لحل وتحضير العلاجات قبل حقنها ولا بديل لها ان مخزونها ينفذ في الاسابيع بل في الايام قليله الماضيه من المؤسسات الصيدلانيه بعد توقف المستودع الرئيسي عن تزويدها منذ ثلاث اشهر .

٢ - علاج الـ Xylocain amp وهي ماده البنج الموضعي مادة هامه وضروريه ولابد لها لاجراء العمليات الجراحيه تحت التخدير الموضعي وبكلفه منخفضة على المواطن بأقل من عشر الكلفة الناتجة عن البنج العام ولا بديل لها على الاطلاق ولها استعمالات هامة جداً في غرف العناية الحثيثة لامراض القلب والسيطرة على عدم انتظام بحملة . هذه المادة الهامة جداً مفقودة من التزويد منذ حوالي اربعة اشهر وبدأ

مخزونها المحدود ينفذ في الاسابيع القليلة الماضية في اغلب المؤسسات الصيدلانية في المملكة .

٣ - حقن الـ Na - tto3 الصوديوم باي كربونات علاج هام جداً في حالات الجفاف وتوقف القلب وهبوط التنفس ولا بديل له .. بدأ مخزونه ينفذ الآن من الاسواق ؟؟؟

٤ - حقنة الـ Anti- D Globlin amp علاج هام جداً ولا بديل له ، يستعمل في حالات عدم التوافق بين دم الام والزوج والجنين ويجب ان يحقن للأم خلال (٧٢) ساعة من الولادة للحفاظ على سلامة المواليد القادمة وحمايتها من حالات التشوهات الشلل الدماغي وتحلل الدم والتخلف العقلي والوفاة .

هذه الحقنة ايها السادة ليس لها بديل على الاطلاق كانت تباع بـ (١٤) دينار وبدأ سعرها بالارتفاع تدريجياً الى ان وصل مع بداية هذا العام ١٩٩٥ (عشرين) ديناراً للحقنة الواحدة واستمر لتصل في شهر آب الى (ستة وعشرين دينار) (٢٦) .

استقر هذا الثمن والآن انقطعت من الاسواق في المؤسسات الصيدلانة وهي منذ ذلك الوقت غير متوفرة للقطاع الخاص ، وعلمت اليوم للتو بان المستودع الرئيسي والمستورد لهذه الابرة يطلب الآن ثمنا للحقنة الواحدة (٤١) ديناراً .

ولعلنا في المرة السابقة اسردنا لكم بعض الامثلة على جنون ارتفاع اسعار العلاجات في بلدنا وكيف ان الاسعار بلغت او تجاوزت (١٠٠٠٪) وبعضها اكثر بكثير .

اسمحوا لي ان اسرد عليكم قصتنا مع مادة الـ الهالوثين Halothene وهي مادة حساسة وضرورية جداً للعمليات الجراحية بانواعها وهي الاساسية في البنج العام .. كانت تباع بـ (١٣) دينار للعبوة من المستودع المستورد ، وقبل عامين رفع سعرها فجأة واحدة الى (٢٣) دينار مستغلين مدى الحاجة القصوى لها ولكن الوزير آن ذاك رفض هذا

الابتزاز وسمح ببيع وتزويد المستشفيات فوراً بالسعر الدارج من مخزون وزارة الصحة ، وامام هذا الاجراء الحازم والجريء عاد السعر واستقر كما كان .. ولكن بعد ان ابعد الوزير عن موقعه بشهر واحد عاد السعر واستقر بـ (٢٣) ديناراً للعبوة الواحدة .

ولعل هذه الحادثة تقول لنا الكثير ايها الاخوة اننا امام طوق محكم جداً وخطير جداً من تجار الدواء حيث يسيطرون عليه في جميع مراحلة استيراداً وتصنيعاً وتسعيراً وتوزيعاً .. حيث انهم تمكنوا من تعديل بعض الانظمة كي تخدم اطماعهم واحتكارهم .

ايها الاخوة

ان العلاج والدواء باشكاله المستورد والمصنع معفى من الجمارك وضريبة المبيعات بهدف دعم المواطن واعتباره سلعة استراتيجية هامة جداً .. ولكنهم يبيعونه وكأنه قد تم استيفاء الجمارك والضريبة عليه ويجبونها لجيوبهم الخاصة .

(لذلك نطالب الحكومة باستيفاء الجمارك والرسوم كي تذهب الى الخزينة ، أرحم من ان تجد طريقها الى جيوبهم) .

ونطالب الحكومة بأن تكون هناك سياسة دوائية وطنية تضع مصلحة المواطن وامنه الصحي على ارض الواقع الملموس ونطالب بخلق سوق مواز للدواء لأن الدواء سلعة وطنية استراتيجية تمس امن الوطن ولا تقل اهمية عن مادة الطحين والارز والسكر وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

شكراً سيدي الرئيس

نشارك الزميل المحترم اهتمامه بالدواء توفيراً وسعراً ، ولكن الحكومة لا تستطيع ان تجيب على اسئلة من هذا النوع ، ليست مستعجلة بدرجة ان المطلوب حلها هذا اليوم ، انا افهم سيدي الرئيس

ان ما يبحث في الامور المستعجلة تلك الامور التي لا تحتمل تأخيراً ، هذا الموضوع اثاره الزميل المحترم في جلسة سابقة وقد قرر المجلس الكريم احالة موضوع اسعار الدواء والغلاء فيها والسياسة الدوائية الى اللجنة الصحية لتأخذ موقفاً يتعلق بجميع مفردات الخدمة الطبية في هذا البلد ، ونتمنى على اللجنة الصحية ان تستمع الى معالي وزير الصحة والى المختصين في هذا المجال وان تخرج بتوصيات تستفيد منها الحكومة وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المواضيع المستعجلة بالتأكيد وقضية الدواء من القضايا المهمة وعندما تصل ان كانت واقعية الشكوى من اختفاء الادوية او من ارتفاع اسعارها فاعتقد ان ليس هناك قضية يمكن ان تكون مستعجلة اكثر من هكذا قضية ، اذا كان موضوع انتقاء الدواء من الاسواق قضية حقيقية وارتفاع سعرها بهذا الشكل موضوع حقيقي ، لكنا مع ذلك فإن المجلس قد رأى تحويل هذه القضية الى اللجنة الصحية في جلسة سابقة ونحن في انتظار الاخوة الزملاء اعضاء اللجنة الصحية لاعطاءنا رأي في هذا الموضوع الحساس والهام ، الاستاذ جميل الحشوش .

السيد جميل الحشوش :

شكراً معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

قامت سلطة وادي الاردن مشكورة بتوزيع قطع اراضي في منطقة غور الصافي من اجل السكن وقررت السلطة باستيفاء مبلغ وقدره (خمسون) ديناراً عن كل وحدة سكنية لكن في الوقت الحاضر قامت باستيفاء مبلغ ثلاثماية دينار عن كل وحدة سكنية هذا مع العلم ان مساحة الوحدة الحالية اقل من مساحة الوحدة السابقة .

٢ – قامت السلطة مشكورة ايضاً بتوزيع وحدات سكنية في منطقة السمار التابعة لغور الصافي ولحد الان لم تنظم بها الشوارع ولم يتم ايصال التيار الكهربائي والمياه هذا مع العلم

ان معالي وزير المياه والري اوعدني أنه سيتم تنظيم تلك المنطقة وايصال جميع المرافق العامة ولحد الان لم يتم أي شيء .

٣ - قامت سلطة وادي الاردن بتوزيع قطع اراضي في منطقة الاغوار من احل الزراعة لكن يوجد في تلك القطع حوالي ٦٠ وحدة زراعية مالحة وغير صالحة للزراعة ومساحة الواحدة الواحدة ثلاثون دونم واصبح اهلها متقلون بالديون لموسسة الاقراض الزراعي وغيرها من الموسسات وخاطبنا معالي الوزير الاكرم عدة مرات ما مصير الوحدات الزراعية المالحة ومصير اهلها وأوعدنا أنه تم الحصول على قرض لكي يتمكنوا من استصلاح اراضي حديدة بدل الاراضي المالحة ولحد الآن لم يتم أي شيء وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، ومعالي وزير المياه

معالي وزير المياه والري :

شكرا معالي الرئيس

اشكر سعادة النائب المحترم ، الحقيقة هذا الموضوع تم بحثه معي في الجلسة السابقة واريد ان اؤكد لسعادة النائب المحترم ، بأن توزيع الوحدات السكنية يتم ضمن قوانين وانظمة سلطة وادي الأردن سعر الوحدة (خمسين) دينار للفئات المتعارف عليها ضمن القانون هناك مبالغ اخرى يدفعها الذين يعتدون على الوحدات السكنية و (٣٠٠) دينار هي لكل من يعتدي على عدد معين تصاعدي من الوحدات السكنية من الاغوار ، ومع ذلك ارجو ان اذكر بان سلطة وادي الاردن قامت ومنذ (خمس) سنوات بتوزيع (٢١) الف وحدة سكنية على السكان في منطقة الاغوار ضمن برنامج له علاقة بالتخطيط الشامل وبالخدمات وهذا يشمل ايضاً منطقة السمار الذي اهتم بها سعادة النائب ونحن سنوفي بالتزاماتنا بتزويد هذه المنطقة بالخدمات التحتية منطقة الاغوار الجنوبية تم توزيع (٦٦٠٠) وحدة سكنية ، اعتقد ان هذا الموضوع كما اتفقت مع سعادة

النائب سيتم بحثه بالتعاون معه من خلال الفنيين في سلطة وادي الاردن. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور فرح الربضي

الدكتور فرح الربضي :

شكراً معالي الرئيس

تطالعنا الصحافة اليومية بما يسمى بالإعلان المفتوح لملئ الشواغر في الحكومة ، والواقع ان من يتابع مثل هذه الممارسات يشعر بان هناك ظلماً كبيراً يلحق بفئات وشرائح من المواطنين وخاصة من لاسند لهم ، واود ان اورد ملاحظة واحدة وعندي امثلة كثيرة بأن هنالك مهندساً مضى على تخرجه (٨) سنوات وهو متزوج ويعيل اسرة كبيرة ، وبواسطة هذا الاعلان المفتوح تنافست معه احدى فتياتنا الاردنيات من خريجات هذا العام وكان طبعاً الشاغر من نصيب هذه الفتاة ، هذا مثال اورده فقط وهنالك امثلة كثيرة لا اريد ان اتطرق اليها واذا اراد سيادة الشريف ان ازوده بعشرات الاسماء من هذا القبيل فانني سازوده بها بكل سرور .

الاصل ان يكون ديوان الخدمة المدنية هو الذي يقوم بتمثل هذه التعينات ووفق الاسس المقرة من قبل الحكومة الموقره والتي اقّرت ايضاً من قبل مجلس النواب ، نحن لا نقر ولا نعترف بأن هنالك بعض التجاوزات في ديوان الخدمة المدنية ولكنها تجاوزات محدودة لاتذكر ، اما ان تكون هذه التعينات بهذه الطريقة فهي تجاوزات كثيرة جداً ، واملنا كبير جداً في الحكومة الموقرة وبسيادة الشريف رئيس الحكومة ان يعيد الامور الى نصابها لان في ذلك ظلم ونحن نشعر بأن سيادة الشريف هو نصير لكل مواطن وكل ذي حق ولكم الشكر جميعاً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، سيادة رئيس الوزراء

سيادة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

معالي الرئيس ارجو من الاخ

النائب المحترم بأن يزودني بهذه المعلومات بالسرعة الممكنة ٠

معالي رئيس المجلس :

شكراً سيادة الرئيس ، الاستاذ انور الحديد

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

لدي ثلاث ملاحظات ساتلوها في غاية الاختصار :

المطلب الأول : اناشد فيه سيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بان يقوم بالغاء قرار نقل حراس المدارس المنقولين من وزارة التربية الى وظائف أذنة ، هؤلاء هم من العائلات العفيفة ولا يجوز الاساءة لهم ، بل يحترموا وذلك من الواجب علينا ويقدروا ونطالب بتلبية مطالبهم وذلك لعودتهم الى مراكز اعمالهم السابقة ٠

الملاحظة الثانية : تتكرر على شارع الجويدة الأزرق وامام مدينة سحاب كثرة حوادث الدعس للافراد والتي ذهب ضحيتها العديد من مواطني سحاب ، فانا اطالب وزارة الاشغال العامة بأن تقيم اشارات ضوئية على منطقة شارع الازرق وامام مدينة سحاب ، كذلك تلقيت مع الزملاء النواب عريضة موقعة من بعض موظفي مؤسسة الموانيء والذين تقرر بموافقة معالي وزير الاشغال العامة ومعالي وزير النقل بنقلهم الى وزارة الاشغال العامة ابتداءاً من موازنة (٩٦) وقد وافق معالي الزميل الصديق وزير الاشغال العامة على نقلهم وقاموا بنقل عائلاتهم واولادهم الى عمان وبالتالي وجهت لهم كتب اعتذار وهم الآن تحت رحمة القرار المسوول في وزارة الاشغال وشكراً ٠

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، سيادة رئيس الوزراء

سيادة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

معالي الرئيس اجابة على ملاحظة الاخ النائب لقد توقفت قبل قليل مع الاخوة اللي ذكرهم موظفي وزارة التربية والتعليم ووعدتهم بأني سأحل مشكلتهم الآن وشكراً ٠

معالي رئيس المجلس :

شكراً سيادة الرئيس ، الاستاذ عبدالله الخوارشيدة ...

السيد عبدالله الخوارشيدة :

شكراً معالي الرئيس

سؤالي موجه الى الحكومة الموقرة ولا استطيع ان اصنفه بأنه امر مستعجل او امر ملح فهو امر انساني وطال عليه الزمن لقد راجعني العديد من موظفي المنظمة التعاونية وبنك التعاون وهم حسب ما علمت بالمئات ، وانهم للان لم تسوى اوضاع معظمهم سواء فئة المقطوع او فئة المصنفين وقد طال عليهم الامر، ارجو اعلامي في بداية الجلسة القادمة ان امكن وان لم تكن هنالك اجابة عن عددهم الاجمالي ومن الذين سويت اوضاعهم وما مصير الباقين ؟ وهل هناك نية لدمجهم في موسسات الدولة الاخرى ؟ ام يعاد للمنظمة شأنها وكذلك بنك التعاون؟ اكرر وارجو ان تكون الاجابة دقيقة وواضحة لنتمكن من اقناع هولاء الموظفين لمعرفة الامر حلياً تلافياً لتكرار المراجعات التي لا تنقطع وشكراً ٠

معالي رئيس المجلس :

استاذ عبدالله ارجو أن تكرمت فقط تزويدي بالسوال خطي لنستطيع ان نحصل على اجابة ضمن الفترة المحددة في النظام ، سيادة رئيس الوزراء تفضل ٠

سيادة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

شكراً معالي الرئيس

انا كنت ساطلب منه ان يرسل السوال خطياً حتى نجاوبه بعد دراسة الموضوع وشكراً ٠

معالي رئيس المجلس :

شكراً سيادة الشريف ، الدكتور عبد الرزاق طبيشات

الدكتور عبد الرزاق طبيشات :

شكراً معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

راجعني عدد كبير من كبار موظفي الحكومة الذين احيلوا على التقاعد قبل تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ يشكون من انهم لم يأخذوا حقهم

بالنسبة لراتب التقاعدي أسوة بأمثالهم ممن احيلوا على التقاعد بعد هذا التاريخ ، وذكروا بأن الراتب التقاعدي لم يحال بعد تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ يزيد اكثر من (خمسين) ديناراً شهرياً عن مثيله ممن احيل قبل هذا التاريخ ، واعتقد ان مبدأ العدالة والانصاف يقضي بمساواة رواتب هولاء جميعاً .

ادعو الحكومة الرشيدة ومعالي وزير المالية على وجه الخصوص لدراسة شكوى هذه الفئة من المواطنين وانصافهم واننا لمنتظرون وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ،الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس .. حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ،

فقد ناقش مجلسكم الكريم سياسة القبول الجامعي وخرج بتوصيات لم يوخذ بها فيما اعلم ، اذكر بهذا في هذه الأيام التي يتقدم فيها ابناؤنا لامتحان الثانوية العامة والتي تعودنا خلالها في كل سنة على توجيه ضربة للطلبة من خلال مادة معينة مثل اللغة الانجليزية أو الرياضيات أو غير ذلك.

وقد وجه واضعو الاسئلة هذا العام ضربة لطلبة الفرع العلمي في مادة الرياضيات حيث صيغت بعض الاسئلة بطريقة يهدف من خلالها الى استعراض العضلات والقذف بالطلبة الى الهاوية حيث لم يستذكر الذين وضعوا الاسئلة أن معدل القبول في الجامعات أصبح (٨٤٪) ولا ندري في نهاية هذا العام كيف ستكون النسبة .

ان وضع الاسئلة التعجيزية بهدف تقليل عدد الناجحين وكذلك تقليل عدد المقبولين في الجامعات هو اسلوب غير مناسب . واذا كنا في الأردن نفتقد لسياسة تعليمية شاملة فإن هذا لا يعني توجيه هذه الطعنات لأبنائنا بهذا الأسلوب انني اطالب

معالي الاخ الكريم وزير التربية والتعليم المحترم الغاء السوال التعجيزي (السوال الرابع) الذي ورد في اسئلة الرياضيات والذي أدى الى دمار نفسيات الطلبة واحباطهم في الامتحانات القادمة وهناك سوابق في هذا المجال راجياً أن أسمع تعليقاً على هذا الموضوع الهام والذي ينتظره ابناؤنا الطلبة واباؤهم وامهاتهم شاكراً التجاوب مع طلبي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، معالي نائب رئيس الوزراء

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

سيدي معالي الرئيس اشكر الزميل المربي الفاضل الاستاذ الجامعي طرحه لهذا الموضوع .

اولاً ليس لامتحان التوجيهي سياسة تقررها الحكومة من سنة لاخرى لتصعيب الاسعلة او لتحدي قدرات الطلبة وليس هذا الامر وارداً ولا يعرف عنه وزير التربية شيئاً لان هذه الامور تقر من قبل لجان فنية متخصصة مستمرة على مدى الاعوام، وحبذا لو ان الزميل الكريم يحضر الى وزارة التربية والتعليم ليجلس مع واضعي الاسئلة وليجلس مع المصححين ويعرف الاسلوب التي توضع به الاسئلة وكيف توزع بين اسئلة سهلة واسئلة يجيب عليها الاذكياء واسئلة للذين في الوسط مقدرة وتحصيلاً ، هذا الامر ليس سراً وهو معروض في وزارة التربية والتعليم ، وهذه الشكوى ستستمر مادامت الفحوص موجودة ، سواء كان مستوى فحص عام او فحص خاص في جامعة او في مدرسة ، وان سجلاتنا مفتوحة ومربين جاهزون للرد على أي سوال فني وفق المؤسسة الفنية ، وانا جاهز لاستقبال الزميل وليجلس مع المصححين ويعرف انه لم يطلب منهم ان يعجزوا احداً ولا ان يتحدوا قدرات ابناءنا وليس لهذا الامر علاقة في القبول في الجامعات ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الحقيقة لدي عدد من المتحدثين يرغبون في الحديث فيما يستجد من اعمال ، لكن لكثرة العدد ساعطي اخر المتحدثين ضيف الله المومني ، والزملاء الذين سجلوا اسماؤهم للحديث ساعطيهم فرصة في جلسة قادمة .

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

اعتبر ان هذه الفقرة التي تبدأ بها جلسات المجلس هامة جداً حيث انها تضع مباشرة هموم المواطنين امام مجلس الوزراء مختصرة عليه الوقت في التعرف على هذه الهموم والمشاكل التي كان لمسؤول من سلفنا في الماضي يقوم بهذا الدور .

لذلك فإن المجلس يقوم باختصار الأمر وما على الحكومة الا ان تقوم بمتابعة حلول المشاكل التي يشكوا منها المواطنون . وتسعى لتوفير الراحة والسعادة للمواطنين حيث ان هذا هو هم الحكومة وهذا هو الغرض من وجودها . والهموم التي اعرضها هذا المساء هي هموم آلاف الأسر الفقيرة التي قطعت عنها المعونة من صندوق التنمية الوطنية حيث انها قد برمجت معيشتها بناء على ما يصلها من هذه المعونة . والحجة في قطعها او منعها ان الأسس تحول دون استمرار هذه المعونة .

معالي الرئيس . . الاخوة الزملاء

كيف نفسر قطع المعونة عن الاسرة اذا اصبح عندها اثنان من الابناء في سن الثامنة عشرة ولو بدون عمل .

- ام كيف تفسر قطع المعونة عن الرجل المسن الوحيد اذا كان عنده ولدان يعملان ومتزوجان وعندهما من الهموم ما يثقلهما وكذلك الأرملة .

- وكيف نفسر قطع المعونة عن المعوق الأصم والأبكم المتزوج بحجة انه يستطيع العمل واي صاحب عمل يمكن له استخدام مثل هذا .

- وغير ذلك من الأسس التي اعتقد انها مجحفة بحق هذه الأسر

واعتقد جازماً ان معالي الوزيرة التي اعرف حبها للخير ورأفتها بالاسر الفقيرة اعتقد ان لا دور لها بمثل هذه الأسس حيث وجدت من زمن لذلك فإننا نأمل من الحكومة ان تعيد النظر بالأسس التي بني عليها تصرف مثل هذه المعونة وهي بذلك تعيد البسمة الى وجوه الايتام والفقراء الذين ينتظرون هذا المبلغ البسيط حيث فيه التخفيف من اعباء الحياة اليومية .

ثم هناك العديد من ابناء هذه الأسر الذين انطبقت عليهم اسس التعيين في اجهزة الحكومة على الحالات الانسانية وانقضت السنة ولم يفرحوا بالوظيفة وربما تتغير الأسس بغيرها - ولدي جملة اسماء سازود سيادة الرئيس بها فلربما حلت مشاكلهم واخذوا حقوقهم .

معالي الرئيس . . الاخوة الزملاء

لم اسمع ان هناك احداً مات من الجوع ولكن لابد من الاعتراف ان الجوع حل بمئات الأسر في هذا الأيام التي ترتفع فيها الأسعار بشكل غير منضبط .

من اجل ذلك اقترح اعادة النظر جدياً في الأسس التي بنيّ عليها تقدم المعونة وتقطع بعد ان رأيت اليوم عشرات العجزة والأرامل امام صندوق المعونة الوطنية حيث كنت برفقة ثلاثة منهم يراجعون لاعادة عشرين او خمس وعشرين دينار قطعت عنهم للاسباب التي ذكرت والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس :

وعليك السلام ورحمة الله ،

الاسماء المسجلة لدي :

سالم الزوايدة ، حمزة منصور ، عبدالعزيز جبر ، الدكتور احمد القضاه ، الدكتور محمد الحاج .

السيد الامين العام ، جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٣ - الردود على الاسئلة :

١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم(١٠١١٤) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٣، جواباً على السؤال رقم (٢٥٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور

محمد الحاج ٠

مجلس النواب

الموافق ١٩٩٥/٩/٣

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٢٥٨

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة الموقرة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي ٠

نص السؤال :

لقد تشكلت لجنة وزارية مؤخراً لتقرير مصير تعويضات متضرري الخليج ، رغم وجود اللجنة العليا للتعويضات المشكلة سابقاً والتي قطعت مراحل مهمة في هذه القضية ٠

فما هو الهدف من تشكيل اللجنة الجديدة ، وأين وصلت مسألة التعويضات مع الأمم المتحدة ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د٠ محمد الحاج

مجلس النواب

الرقم ٢٢١٣/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

أبعث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (٢٥٨) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ٠

أرجو التكرم بالاطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية ٠

واقبلوا الاحترام ،،،

م٠ عبدالهادي المجالي

رئيس مجلس النواب بالانابة

رئاسة الوزراء

الرقم ١٠١١٤/أ/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٦/٦/٢٠

الموافق ١٩٩٥/١١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٢١٣/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤ ومرفقه السؤال رقم (٢٥٨) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج حول

قضية مصير تعويضات متضرري الخليج ٠

ارفق لمعاليكم طيا صورة عن كتاب معالي وزير العمل رقم ٦٤٧٧/أ/١١/٤ تاريخ ١٩٩٥/١١/٢ والذي استطلعت رأيه حول الموضوع، للعلم بمضمونه ٠

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وزارة العمل

الرقم ٦٤٧٧/أ/١١/٤

التاريخ ١٩٩٥/١١/٢

الموافق

سيادة الشريف رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتاب سيادتكم رقم ٨٨٥٠/أ/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٥/١٠/١ ، بخصوص السؤال الموجه من قبل النائب الدكتور محمد الحاج ٠

اود ان احيطكم علما بأن اللجنة العليا للتعويضات المشكلة بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٤٥٩/٢/٣/١١/٢ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٣ ، هي اعلى سلطة رسمية مسؤولة عن قضايا تعويضات العائدين ٠

اما بخصوص اللجنة الوزارية المشكلة بموجب كتاب سيادتكم رقم ٦٩٩٣/ب/٣/١١/٢ تاريخ ١٩٩٥/٨/٧ ، فلقد تم تشكيلها من اجل معرفة ما وصلت اليه تعويضات الافراد لكي يتمكن مجلس الوزراء من رسم السياسات المستقبلية لدعم هذه التعويضات ٠

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

وزير العمل / رئيس اللجنة العليا للتعويضات

د٠ نادر ابو الشعر

معالي رئيس المجلس :

الدكتور محمد الحاج

الدكتور محمد الحاج :

شكراً لمعالي وزير العمل على اجابته واعتقد ان جواب معالي الوزير غير واضح ، فقد سألت اين وصلت مسألة تعويضات العائدين المتضررين من حرب الخليج مع الامم المتحدة ، وكان الجواب بأن اللجنة

الوزارية العليا قد تشكلت من اجل معرفة ما وصلت اليه تعويضات الافراد لكي يتمكن مجلس الوزراء من رسم السياسات المستقبلية لدعم هذه التعويضات ، علماً بأن سؤالي كان في (٩٥/٩/٣) والجواب كان في (٩٥/١١/٢) ولا زلنا لا نعرف عن مصير تلك التعويضات ولا عما انجزته هذه اللجنة الوزارية في هذا الصدد ، ولذلك اعتبر ان سؤالي لم تتم الاجابة عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل :

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان اؤكد لزميلي المحترم الدكتور محمد الحاج بأن الحكومة تولي جلّ اهتمامها بهذا الموضوع ، وقد قامت ومن خلال اجهزتها المختلفة في وزارة العمل وبالتعاون مع مركز التعويضات والذي انشيء لهذه الغاية لتعبئة جميع النماذج المعتمدة لتعويضات الافراد ، وكذلك قامت بمتابعة وتصويب المرتجع منها ، اما بالنسبة للتعويضات نفسها فأنها مرتبطة بلجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة وبقرار المجلس الحاكم هناك ، وحال توفر المخصصات لدى لجنة التعويضات بالامم المتحدة وتحويل اية مبالغ سنقوم بصرفها على مستحقيها ، علماً بأننا قمنا بصرف مبلغ (٩٨٢) الف دولار على مستحقيها في حينه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً معالي الوزير ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢ . كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٣١١٩) تاريخ ١٩٩٥/١٠/٥ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠٣) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

مجلس النواب

التاريخ ١١صفر ١٤١٦ هـ

الموافق ٩ تموز ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٢٠٣

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير البلدية والشؤون القروية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١) ما هو الرصيف ؟

٢) ما الغاية التي أنشيء من أجلها الرصيف ؟؟

٣) هل يجوز استخدام الرصيف لغايات المطاعم أو عرض البضائع والبسطات وإغلاقه على المارة ؟

٤) هل يسمح باستغلال واستعمال رصيف المشاه لغير الغاية التي أنشيء من أجلها ؟؟

٥) لماذا يسمح في مدينة العقبة لبعض أصحاب المطاعم باستعمال أرصفة المشاة ؟

٦) إن كان لا يسمح فهل هناك سلطة أخرى غير البلديات تتجاوز السلطات والقانون وتسمح لهذه المطاعم بذلك ؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح محمد الرياطي

نائب محافظتي معان والعقبة

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/٢٨/٢٧٨٠

التاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨

سعادة النائب السيد بدر الرياطي

أبعث اليكم صورة عن كتاب معالي وزير الشوون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٣١١٩) تاريخ ١٩٩٥/١٠/٥ ، جواباً على السوال رقم (٢٠٣) المقدم منكم للإطلاع على مضمونه .

واستناداً لأحكام المادة (١٣٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب ، ارجو اخطار رئاسة المجلس عن رغبتكم في ادراجه على جدول اعمال الدورة العادية القادمة .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/٢٧/١٧١٧

التاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٠٣) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ والمقدم من سعادة النائب السيد بدر صالح الرياطي ·

ارجو التكرم بالاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية ·

واقبلوا الاحترام ،،،

م · سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

الرقم م/٦/٢٣١١٩

الموافق ١٩٩٥/١٠/٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم ٢٠٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ والمقدم من سعادة النائب بدر الرياطي ·

اشارة لكتاب معاليكم رقم ١٧١٧/٢٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ والمتضمن عدة اسئلة مقدمة من سعادة النائب بدر الرياطي·

ارجو التكرم بالعلم بما يلي :

السؤال الأول : ما هو الرصيف؟

الجواب : الرصيف هو جزء من الشارع مخصص لحركة المشاة ·

السؤال الثاني : ما الغاية التي انشأ من اجلها الرصيف ؟

الجواب : الغاية التي انشأ من اجلها الرصيف لفصل حركة المشاة عن حركة السيارات ·

السؤال الثالث : هل يجوز استخدام الرصيف لغايات المطاعم او عرض البضائع والبسطات ؟

الجواب : يمكن استخدام اجزاء من الرصيف لغايات المطاعم او عرض البضائع حسب ما تقرره لجنة التنظيم المحلية بوضع احكام خاصة لخدمة المدينة وانشطتها وتحدد بموجبها عروض الارصفة واستعمالاتها·

السؤال الرابع : هل يسمح باستغلال واستعمال رصيف المشاه لغير الغاية التي انشأ من أجلها ؟

الجواب : يجوز استغلال الرصيف للغايات التي تحددها لجنة التنظيم المختصة ·

السؤال الخامس : لماذا يسمح في مدينة العقبة لبعض اصحاب المطاعم باستعمال ارصفة المشاة ؟

الجواب : لقد تم ذلك بناء على قرارات معتمدة من اللجنة المختصة بالمدينة وهي سلطة اقليم العقبة ·

السؤال السادس : ان كان لا يسمح فهل هناك سلطة اخرى غير البلديات تتجاوز السلطات والقانون وتسمح لهذه المطاعم بذلك ؟

الجواب : ان سلطة اقليم العقبة قد تم تشكيلها بقانون وتمارس صلاحياتها ضمن حدود الاقليم حسب الانظمة والقوانين المرعية ·

واقبلوا الاحترام ،،،

نادر الظهيرات

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ بدر الرياطي

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

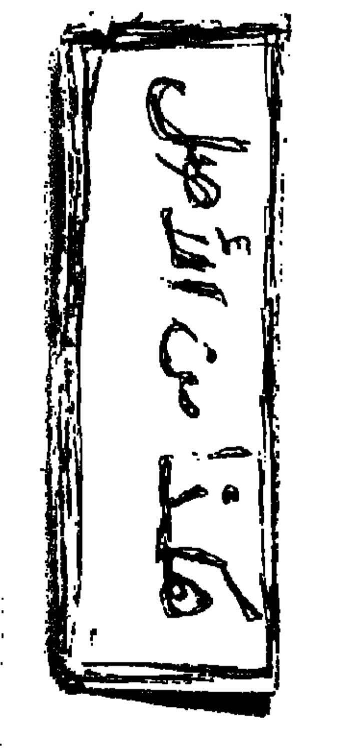
شكراً معالي الرئيس

اشكر لمعالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة اجابته على سؤال رقم ٢٠٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/٩ ·

معالي الرئيس الاخوة الزملاء

كما تعلمون وكما بين معالي الوزير في اجابته على اسئلتي فان الرصيف هو الجزء من الشارع المخصص لحركة المشاة ليكونوا بمأمن من خطر السيارات التي تعبر الشوارع · وقد جاء في الاجابة بأن سلطة إقليم العقبة قد سمحت لبعض أصحاب المطاعم باستعمال ارصفة الشوارع بناء على قرارات معتمدة من هذه السلطة · ولا ادري لماذا سلطة الاقليم وليس البلدية ؟ اذ ان هذه المناطق مطورة منذ ثلاثين عاماً والاصل ان يتم تسليم جميع المرافق الى البلدية · وانتهينا من مرحلة تنازع السلطات ·

ايها السادة : ان الذي يتجول في العقبة هذه الايام يرى عجباً · فقد تم الاستيلاء الكامل من قبل اصحاب المطاعم والمقاهي على الارصفة طبعاً المحاذية لمحلاتهم و لم يعد بمقدور احد



من المارة إستعمال هذه الارصفة حتى وان كان من النساء او الاطفال او كبار السن الامر الذي يعرض سلامة الكثيرين منهم للخطر سيما وان بعض هذه المطاعم تقع على المنعطفات ومفارق الطرق .

ايهما اولى باستعمال الرصيف الالاف من المشاة الذين خصص لهم اصلا ام خمسة او ستة من اصحاب هذه المطاعم والمقاهي ؟ وأنني أتساءل عن تلك القرارات التي منحت لهذه المطاعم أين هي ؟ ولمن منحت ؟ وهل تبيح هذه التصاريح ان تقدم الخمور على قارعة الطريق تارة بشكل علني واخرى في اباريق معدنية؟ او ليس محظوراً في قانون البلديات تقديم الخمور وتعاطيها في الاماكن العامة وعلى الارصفة ؟

لقد هجر كثير من المواطنين منطقة الشاطئ وتركوه للسياح بعرينهم ، فعلام تحول الارصفة الى مطاعم مكشوفة لجذب السياح الذين جاءوا بلباس البحر عراة او شبه عراة ؟ هل المطلوب هو مزاحمة الناس في المدينة واحراجهم كذلك منهم ولا غنى لهم عنها وهي اماكن بيعهم وشرائهم ؟

نعرف أنه في كل مدن العالم الساحلية وحتى غير الاسلامية منها يحظر تجاوز حدود الشاطئ بلباس البحر ، فلماذا يباح ذلك عندنا ويغض عنه الطرف ؟

لقد اصبحت الارصفة عندنا صالات عرض للحوم العفنه المحرمة ومسارح لتعليم الناس عادات وتقاليد لاتمت الى امتنا بصلة يعرضها علينا دعاة ماكرون يجيدون عرض بضاعتهم باساليب متنوعة يتم ذلك وغيره تحت غطاء الحرية وتشجيع السياحة متناسين او متغافلين عن عاداتنا وقيمنا ومثلنا واخلاقنا . وما على المرأة التي تعبر الشارع الا ان تغض الطرف وان تعتاد مثل هذه المناظر المخلة بالاداب والشرف حتى تبدو متحضرة غير متخلفة .

معالي رئيس المجلس :

يا شيخ بدر على علمي ان السؤال على الرصيف ، والان بدأنا في مكان ثاني مختلف وعلينا على الرصيف

الله يرضى عليك .

السيد بدر الرياطي :

لازلت على الرصيف .

وعلى الشباب والمراهقين ان يغضوا من أبصارهم وأن يلجموا عواطفهم ونزواتهم ان تثور امام أي عرض بريء يرونه او يعرض عليهم.

ويتساءل بعض التجار في العقبة وخاصة المجاورين لهذه المطاعم والمقاهي لماذا يخالف أحدنا من قبل لجنة السلامة العامة مرارا بحجة استعمال او استخدام بلاطة على الرصيف ولا تخالف هذه المطاعم التي تغلق الرصيف كاملا بالطاولات والكراسي ؟

واخيراً اجد من حقي الاحتفاظ باستجواب المعنيين حول هذه المكاره الاجتماعية التي تعرض على ارصفة مدينتنا ثغر الاردن الباسم . وحول هذه الموافقات التي منحت للقائمين عليها . وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣ . كتاب سيادة رئيس الوزراءرقم (١٠٦٢٣)تاريخ٣٠/١١/١٩٩٥جواباً على السؤال رقم (٢١٢) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

(المرفقات موجودة لدى الأمانة العامة للمجلس وقد تعذر تصويرها لكبر حجمها) .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

رقم السؤال:٢١٢

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى سيادة الشريف رئيس الوزراء الاكرم .

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١ - قيمة المبلغ الذي دفعته الخزينة من خلال البنك المركزي الاردني بسبب قضية بنك الاردن والخليج والشروط التي وضعت لاسترداد هذا المبلغ ؟

٢ - صورة عن كتاب معالي محافظ البنك المركزي الاردني رقم

١٦٤٢٦/٧٠٢٠ تاريخ ١٩٨٩/٨/٢ الذي استندت اليه لجنة الامن الاقتصادي في قرارها رقم ٨٩/١٣ لدمج بنك الاردن والخليج مع بنك البتراء .

٣ – صورة عن كتاب معالي محافظ البنك المركزي الاردني رقم ١٥٠٩٠/٧٠٢٠ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٠ الذي استندت اليه لجنة الأمن الاقتصادي في قرارها رقم ٩٠/٣ لفك دمج بنك الاردن والخليج مع بنك البتراء .

٤ – صورة عن تقرير مدققي الحسابات سابا وشركاهم مع جميع مرفقاته والخاص بالوضع المالي الحقيقي لبنك الاردن والخليج كما بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢ مع صورة عن كتاب تكليفهم رقم ١١٦٩٧ تاريخ ١٩٨٩/١١/٧ الصادر عن لجنة ادارة بنك البتراء وبنك الاردن والخليج ، وصورة عن كتاب سابا وشركاهم رقم ٨/٩٩ تاريخ ١٩٨٩/١١/١٨ ، وصورة عن اية مراسلات تمت بين سابا وشركاهم من جهة وبين لجنة الادارة و/او البنك المركزي الاردني من جهة ثانية حول هذه المهمة .

٥ – صورة عن كل المراسلات الصادرة والواردة التي تمت بين لجنة ادارة بنك الاردن والخليج و/او البنك المركزي الاردني من جهة ، وكافة الاطراف التي تم الاتصال بها لشراء البنك من جهة اخرى ، بما في ذلك السيد زهير عورتاني الذي تم معه تنفيذ الصفقة .

٦ – صورة عن اتفاقية التفاهم الموقعة بين لجنة ادارة بنك الاردن والخليج والسيد زهير عورتاني بصفته الشخصية وبصفته ممثلاً لمجموعة المستثمرين الذين اشتروا البنك .

٧ – كشف باسماء مجموعة المستثمرين الذين مثلهم السيد زهير عورتاني في الاتفاقية المذكورة في البند (٦) أعلاه وحصص كل شخص منهم مصدقاً من مدققي الحسابات ، وكشف باسماء لجنة ادارة البنك وعمل كل منهم .

٨ – كشف بمساهمي بنك الاردن والخليج كما بتاريخ

١٩٨٩/٨/٢ يظهر اسم المساهم وجنسيته وعدد الاسهم التي كان يملكها .

٩ – صورة عن التقارير المتعلقة ببنك الاردن والخليج والصادرة عن لجنة الادارة خلال الفترة من ١٩٨٩/٨/٢ وحتى ١٩٩٣/١٠/٢١ وصورة عن تقارير مدققي الحسابات مع كتب تكليفهم واجورهم ومراسلاتهم الصادرة والواردة للفترات التي تمت بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تاريخ ١٩٩٥/٦/٩

النائب

فواز الزعبي

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/٢٧/١٧٨٤

التاريخ ١٩٩٥/٨/٦

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

أبعث اليكم صورة عن السوال رقم (٢١٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

ارجو التكرم بالاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

رئاسة الوزراء

الرقم ٥١/١٢/٤/أ/١٠٦٢٣

التاريخ ١٤١٦/٧/٨

الموافق ١٩٩٥/١١/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/٢٧/١٧٨٤ رقم ١٩٩٥/٨/٦ ومرفقة السوال رقم (٢١٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ المقدم من سعادة النائب فواز الزعبي حول قضية بنك الاردن والخليج .

ارفق اليكم طياً صورة عن كتاب معالي محافظ البنك المركزي الاردني رقم ٣٠٤١٦/٧٠٢٠ تاريخ ١٩٩٥/١١/٢١ ومرفقاته المتضمن توضيح الامور المبحوث عنها في السوال المشار اليه اعلاه ، للاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

البنك المركزي الاردني

الرقم ٣٠٤١٦/٧٠٢٠

التاريخ ١٤١٦/٦/٢٨ هـ

الموافق ١٩٩٥/١١/٢١ م

سيادة دولة رئيس الوزراء الافخم

رئاسة الوزراء

اشير الى كتاب سيادتكم رقم ٧٩١٧/٦/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ ، ومرفقه السؤال المقدم من سعادة النائب فواز الزعبي ·

وارفق لسيادتكم بطيه ما يلي :-

١ - توضيح حول التسهيلات الاستثنائية الممنوحة من البنك المركزي الاردني لبنك الاردن والخليج ، علماً بان هذه التسهيلات قد تم منحها على مدى (٣) سنوات ، وذلك كله قبل تاريخ عقد الاتفاقية مع السادة زهير عورتاني والمستثمرين الاخرين·

٢ - صورة عن كتابي البنك المركزي رقم ١٦٤٢٦/٧٠٢٠ تاريخ ١٩٨٩/٨/٢ ورقم ١٥٠٩٠/٧٠٢٠ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٠ ·

٣ - صورة عن تقرير مدققي الحسابات سابا وشركاهم الخاص بالوضع المالي الحقيقي لبنك الاردن والخليج كما بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢ ، وصورة عن كتاب تكليفهم رقم ١١٦٩٧ تاريخ ١٩٨٩/١١/٧ ·

٤ - بيان عن العروض التي قدمت لشراء بنك الاردن والخليج ·

د - صورة عن اتفاقية التفاهم الموقعة مع السيد زهير عورتاني ، وصورة عن الاتفاق الملحق لهذه الاتفاقية ·

٦ - صورة عن تقارير لجنة ادارة بنك الاردن والخليج خلال الفترة من ١٩٨٩/٨/٢وحتى١٩٩٣/١٠/٢١.

كما نود ان نعلم سيادتكم بان البنك المركزي لا يحتفظ بكشف باسماء مساهمي بنك الاردن والخليج، والذي يمكن الحصول عليه من وزارة الصناعة والتجارة ·

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

مرفقات : عدد (٦)

المحافظ

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

قبل ان احدد ملاحظاتي على البيانات التي وصلتني ، وربطها مع المواضيع الاساسية المتعلقة بهذه المسألة ، فانني اؤكد الآن وبكل حزم، على ضرورة وصول المعلومات والبيانات التي طلبتها بتاريخ ١٩٩٥/٧/٩ ووصلتني منقوصة ، او تم اغفالها ، او تم تجاهلها واستبدالها ، وفق رغبات معالي محافظ البنك المركزي ، مثبتاً حالياً ان هذه المعلومات والبيانات قد تم طلبها ضمن الأصول والقانون · كما اؤكد ان اصراري على وجوب حصولي عليها ، هو لاثبات حقي بذلك من جهة ، وللوصول الى الحقيقة من جهة اخرى ، قبل اتهامي مسؤولين ومواطنين بقضايا ومواضيع كبيرة ، يجعل عدم وصول هذه المعلومات ، مصدر اثبات الى صحتها اكثر من عدمه · وابين ادناه البيانات والمعلومات المنقوصة في طلباتي :

معالي الرئيس

الزملاء الاكارم

انني سأذكر لكم بعض النتائج الخطيرة ، التي حدثت في قضية بنك الاردن والخليج ، بعد تاريخ ١٩٨٩/٨/٢ ، وكان قد تم الاعلان في ذلك الوقت ، ان التدخل الذي تم من البنك المركزي ، عن طريق قرارات لجنة الأمن الاقتصادي كان بهدف تصويب اوضاع البنك ، وتحسين المناخ المصرفي من خلاله ، ولكن الذي حدث كان غير ذلك ، فقد ساءت اوضاع البنك عما كانت عليه ، وتم التعدي على كل التشريعات والأصول ، بطرق لا استطيع وصفها اذا اردت التخفيف ·

لقد حدد معالي محافظ البنك المركزي اسباب طلبه استصدار هذا القرار ، بحجم الخسائر المعلنة في بنك الاردن والخليج ، في تقريرين اطلع عليهما معاليه وهما :

١ - تقرير لجنة ادارة بنك البتراء وبنك الاردن والخليج رقم (٦٣) ، المورخ في ١٩٩٠/٣/١١ ، والموجه

في دولة رئيس الوزراء ، والى معالي وزير المالية/رئيس لجنة الامن الاقتصادي ، والى معالي المحافظ نفسه .

٢ - تقرير سابا وشركاهم الصادر (بدون تدقيق) ، والمورخ في ١٩٩٠/٥/٨ ، والموجه الى لجنة الادارة .

وبعد ان اطلع معاليه على هذين التقريرين ، وعلى ضوء حجم خسارة البنك ، التي حددها هذان التقريران طلب معاليه استصدار القرار المذكور .

ولكن معاليه ذكر في الصفحة الثانية من نفس الكتاب ، تحت الفقرة الخامسة من النص المقترح للقرار ، بان النتائج النهائية للتدقيق لم تنتهي ، وان على لجنة الادارة عندما تظهر النتائج النهائية للتدقيق ، من قبل المدققين سابا وشركاهم ، ان تتخذ احد الاجرائين المذكورين في هذا القرار . أي ان النتائج النهائية للتدقيق لم تظهر .

كيف بالله يتم الاستناد لاستصدار القرار ، بتحديد حجم خسارة البنك ، من تقريرين اطلع عليهما معاليه ، ثم يدعي معاليه عدم الانتهاء من ظهور النتائج النهائية لعملية التدقيق بعد ذلك ، وفي نفس الكتاب !!؟؟ واي استهتار واستخفاف من معاليه ، برئيس واعضاء لجنة الامن الاقتصادي ؟ ترى هل كان معاليه متأكداً ان رئيس واعضاء لجنة الامن الاقتصادي لا يقرأون ما يكتب على صفحات معدودة ، كأسباب ومبررات لصدور قرار مهم في اسبابه وفي تنفيذه ، لأمور تقتضي تجاوز كل القوانين والتعليمات المعمول بها عادياً .

ثانياً : الاستناد الى وضع مالي اعده مدقق حسابات بدون تدقيق

ان القرار رقم ٩٠/٣ ، قد استند الى حجم الخسائر المعلن في الوضع المالي لبنك الاردن والخليج ، كما بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢ ، الذي اعده مدقق الحسابات سابا وشركاهم بدون تدقيق .. نعم .. بدون تدقيق ، وقد بين المدقق المذكور ، هذه الجملة بكل صراحة ، على غلاف التقرير الذي يشكله عنوانه بأنه تقرير بدون تدقيق ، وكذلك ذكر بكل وضوح في الصفحة الاولى من التقرير المذكور ، انه قد تم اعداد الوضع المالي بدون تدقيق .. ورغم ذلك .. فقد اعتمد عليه معالي المحافظ ، وهو الخبير بتقارير مدققي الحسابات ، وكأنه تقرير عادي من مدقق حسابات ويمكن الاعتماد عليه .

اضافة الى ذلك ، فان تقرير المدقق لم يذكر رأيه في الوضع المالي للبنك سلباً او ايجاباً ، واعتقد ان عدم ذكره لرأي ، مهما كان نوعه ، جاء لأنه لم يدقق اصلاً ، وبالتالي فانه لا يذكر رأيه فيما لم يدققه ! كما انه لم يذكر انه قد اعد التقرير وفقاً للاصول والمعايير الدولية للتدقيق !!

ولعل مقارنة بسيطة في هذا الامر ، بين تقرير سابا وشركاهم حول بنك الاردن والخليج المعد بدون تدقيق ، وبين تقرير (دحاني وعلاء الدين) (آرثر اندرسون) المعد بعد تدقيق حسابات بنك البتراء ، وخصوصاً انه تم تعيينهما من لجنة واحدة ، ليدقق كل مدقق احد البنكين بهدف واحد ، وهو استصدار رأي محايد ضمن المقاييس الدولية ، عن اوضاع كل من البنكين .

من خلال هذه المقارنة ، يتبين للانسان العادي ان سابا وشركاهم قدموا تقريرهم بدون تدقيق ، وذكروا ذلك بوضوح ، وان (دحاني وعلاء الدين) قدموا تقريرهم مدققاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتحفظوا على الوضع المالي لبنك البتراء ، و لم يتمكنوا من ابداء الرأي . ورغم ذلك ، فقد تم الاستناد الى تقرير (دحاني وعلاء الدين) لتصفية بنك البتراء بالرغم من تحفظ المدقق ، وتم الاعتماد على تقرير (سابا وشركاهم) عن بنك الاردن والخليج ، المعد بدون تدقيق ، لتصرفات اكثر غرابة من التصفية .

ولو راجعنا الخسائر المعلنة في تقرير (سابا وشركاهم) الذي اعد بدون تدقيق ، لوجدنا مبالغات وارقام ، بعيدة كل البعد عن المنطق والاصول ، وسأذكر الآن منها ،

على سبيل المثال ، نوعاً حسبما رد عليّ محافظ البنك المركزي من الخسائر المعلنة ، وهي للأهمية الادارية والاهتمام ، فقد تضمنت تلك الخسائر مبلغ (١٠٠,٠٠٠) دينار ، ديوناً مشكوكاً في تحصيلها تخص الاسماء التالية :

١ - الدكتور ماهر كنج شكري، وكان يعمل نائباً لمحافظ البنك المركزي .

٢ - السيد محمد صالح الحوراني، وكان يعمل مديراً لبنك اردني عند وقوع الدين .

٣ - السيد بسام عطاوي ، وكان يعمل مديراً عاماً لبنك اردني عند وقوع الدين .

٤ - السيد هاني قاقيش ، وكان ولايزال يعمل مديراً في بنك اردني .

٥ - السيدة وفاء الزاغة ، وهي زوجة السيد احمد ابو الشعر الذي كان ولايزال يعمل مديراً تنفيذياً في البنك المركزي الاردني .

٦ - الدكتور احمد الحوراني ، وكان ولايزال يعمل مديراً عاماً

للشركة المالكة لجامعة عمان الأهلية .

ولست اذيع سراً اذا قلت ان لجنة الادارة ، وسابا وشركاهم ، ونحن ، ونعرف ان هؤلاء المدينين لديهم الملاءة المالية الكافية ، للايفاء بالتزاماتهم ، وبالرغم من ذلك ، فقد احتسب تقرير سابا وشركاهم المعد بدون تدقيق ، ديون هؤلاء الاشخاص مشكوكاً في تحصيلها وسجل ضمن خسائر البنك المعلنة مبلغ (١٠٠,٠٠٠) دينار عن هذه الديون . ولا ادري هل كان الهدف مسامحة هؤلاء بقيمة هذا المخصص؟؟ ام هل هو اعتماد مبدأ التصفية ، في اعداد الوضع المالي المعد بدون تدقيق؟؟

ثالثاً : اتفاقية بيع البنك

لقد تم توقيع اتفاقية لبيع البنك ، بين لجنة ادارة بنك الاردن والخليج ، ممثلة بمعالي السيد وليد متقال عصفور كطرف اول بائع ، وبين السيد زهير عورتاني ، ممثلاً لمجموعة من المستثمرين بموجب تفاويض بذلك ، كمشتري للبنك وفريقاً ثانياً ، ووافق عليها مباركاً معالي محافظ البنك المركزي .

ترى من هم هؤلاء المستثمرين الذين يمثلهم السيد زهير عورتاني ؟؟ لقد طلبت كشفاً باسمائهم وحصصهم ، ولم يجب على مطلبي معالي المحافظ ، اتدرون لماذا ؟ انني اعتقد ان السبب ، هو في وجود الاسماء التالية بين هؤلاء المستثمرين ، الذي يمثلهم السيد زهير عورتاني كفريق ثاني في الاتفاقية وهم :

١ -معالي السيد وليد متقال عصفور .

٢ - محمد هادي متقال عصفور .

٣ - منور متقال عصفور .

٤ - نهلة متقال عصفور .

٥ - عفاف متقال عصفور .

٦ - متقال رفعت عصفور .

٧ - مها رفعت عصفور .

٨ - شركة متقال وشوكت عصفور .

٩ - معالي الدكتور جواد العناني .

من هو البائع في هذه الاتفاقية ؟ ومن المشتري فيها ؟ ترى .. هل لهذا السبب وحده لم يرسل معالي المحافظ كشف اسماء المستثمرين وتواقيعهم تفاويض للمشتري زهير عورتاني ؟ ام ان هناك اسباب كثيره واسماء اكثر .

معالي رئيس المجلس :

اخي فواز فقط ارجوك في الايجاز .

السيد فواز الزعبي :

رابعاً : مدفوعات الخزينة لبنك الاردن والخليج .

لقد علمنا من مستندات معالي محافظ البنك المركزي ، انه بسبب تدخله لادارة بنك الاردن والخليج في ١٩٨٩/٨/٢ ، وبسبب استغلال البنك نفسه لحل مشكلة بنك المشرق ، واسباب اخرى ، فقد دفع البنك المركزي من اموال الخزينة المحصلة من ضرائب المواطنين والتي تطالب الحكومة دوماً بزيادتها ، مبلغ (٤٤) مليون دينار .

ولكون معالي المحافظ بعيداً عن المحاسبة والرقابة ، فقد وافق على استردادها من الذين اختارهم لشراء بنك الاردن والخليج ، خلال مدة (٢٥) سنة ، وبدون أي فائدة ، وبمبالغ محدودة خلال تلك المدة .

ترى .. لماذا تم ذلك ؟ انني لم اتمكن من الاجابة على هذا السؤال .. وقد يستطيع احدكم ذلك ..

او قد يستطيع النائب العام الاجابة على هذا السؤال الخطير .. !!

لكن الذي اعرفه انا وبالتأكيد ، هو انه لو تم ايداع مبلغ (٤٤) مليون دينار ، بنسبة فائدة (١٠٪) لدى أي بنك اردني ، ولمدة (٢٥) سنة ، لاستثمارها مع فوائدها هذه المدة ، مشروطاً بسحب مبالغ تعادل المبالغ التي وضحها معاليه بمذكرته المرفق رقم (١) بكتابه المذكور ، لكانت النتيجة في نهاية مدة (٢٥) سنة سحب مبلغ (٤٤) مليون دينار ، وتم توفير ما مقداره (٣٧٥) مليون دينار اردني كفوائد لصالح خزينة الدولة .. فعلى حساب من ولمصلحة من خسارة هذا المبلغ ؟؟ ونحن نفرض يومياً ضرائب ثم الضرائب على المواطن .

ترى الا يعرف معالي المحافظ - وهو الخبير - هذه الحسبة ؟ انه بلا شك يعرفها ! ولكن ، لماذا يقوم بها، ولا يوجد من يراقب اعماله ، او يحاسبه على تصرفاته ، ولديه المطواعية الكاملة ، من اعضاء لجنة الامن الاقتصادي ، ليوقعوا له على أي قرار يريد .. ثم يجري تحصين هذه القرارات بقانون .. ويتم اعفاء كل من مارس عملاً في ظل هذه القرارات بقانون ..

انني ساكتفي بهذه الملاحظات المختصرة ، من اصل ملاحظات كثيرة وخطيرة ، نتجت عن استغلال معاليه لقرارات لجنة الامن الاقتصادي ، عند صدورها وعند تنفيذها لهذا اعود فاطالب ، بضرورة العمل للحصول على طلباتي التي لم يزودني بها ولاهميتها وخطورتها ، وتحقيقاً للحق والعدالة ، اطلب تحويل هذه الاوراق الى النائب العام ، لأنني ارى في هذه البيانات والمعلومات ، اسباباً كافية لتدخل قضائنا العادل النزيه .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

فقط اود التعليق على ملاحظة الزميل في تحويل القضية للنائب العام ليستطيع أي مواطن نائب كان او غير نائب ، في حالة ملاحظته ان هناك خلل ما يستدعي توصيله

للنائب العام يستطيع هو المبادرة لارسال اية وثائق يرى ان فيها حق للدولة ان يرسلها للنائب العام ، ومع هذا وان وصلني انا في مجلس النواب ما يستدعي تحويله للنائب العام او ما يمكن ان يحول للنائب العام فسنحوله للنائب العام ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٤ - كتاب معالي وزير التموين رقم (١٧٢٥٧) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠، جواباً على السؤال رقم (٢٧٦) المقدم من معالي النائب السيد توفيق كريشان .

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاسئلة

رقم السؤال: ٢٧٦

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التموين للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال :

ما هي الأسس والمعايير التي تم اعتمادها بتوزيع بطاقات التموين على مستحقيها وكيف توصلت الوزارة الى معرفة دخول المستحقين والذين شطب اسمائهم هل هي من دائرة الاحصاءات العامة او ضريبة الدخل او مخبر صادق وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٥/١١/١٥

النائب

توفيق كرشان

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/٢٨/٢٨٩٧

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٩

معالي وزير التموين

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٧٦) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢ ، والمقدم من معالي النائب توفيق كريشان .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التموين

الرقم ٩/١٠/١٦/١٧٢٥٧

التاريخ /رجب/١٤١٦هـ

الموافق ٢٠/١٢/١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى السؤال رقم (٢٧٦) تاريخ ١٢/١١/٩٥ الموجه من معالي النائب توفيق كريشان ، بخصوص الأسس والمعايير التي تم اعتمادها بتوزيع بطاقات التموين على مستحقيها ، ارجو التكرم بالعلم بما يلي : -

أولاً : لقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بتاريخ١٤/١٢/١٩٩٣ متضمنا الاقتصار في دعم المواد التموينية الاساسية على اصحاب البطاقات التموينية الذين تقل دخولهم الشهرية عن (٥٠٠) دينار ، كما ان قرار لجنة التموين والاسعار رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ قد تضمنت التوصية بالتأكيد على ايصال الدعم لمستحقيه، بحيث تستبعد كافة الاسر التي تزيد دخولها على ستة آلاف دينار سنوياً والتي تشكل اكثر من ٢٠٪ من الاسر الاردنية من الاستفادة من الدعم التمويني .

ثانياً : بناءاً على ذلك قامت هذه الوزارة بمخاطبة وزارة المالية لغايات حصر اسماء الموظفين الذين تزيد دخولهم عن (٥٠٠) دينار شهرياً ، وكذلك حصر اسماء الموظفات المتزوجات لغايات حصر دخل الزوج والزوجة معا .

كما قامت الوزارة ولنفس الغاية بمخاطبة دائرة الضمان الاجتماعي ، والجامعات والبنوك والشركات المساهمة ونقابات اصحاب المهن الحرة ، حيث اعتمدت المعلومات الواردة منها بهذا الشأن ، علماً ان الوزارة اعتبرت ان دخل الاسرة يساوي دخل الزوج والزوجة معاً.

وخاطبت الوزارة دائرة الاحوال المدنية لغايات حصر اصحاب المهن الحرة ، حيث تم استبعاد بعض اصحاب المهن من نطاق الدعم التمويني مثل (المحامي ، الطبيب ، المهندس ، المقاول ، الصائغ) مع ترك المجال مفتوحاً امامهم للاعتراض واثبات ان دخولهم الشهرية اقل من (٥٠٠) ديناراً .

ثالثاً : تم تشكيل للنظر في الاعتراضات المقدمة من المواطنين ، في المحافظات والالوية ، بخصوص الدخول الحقيقية للمعترضين حيث منحت هذه اللجان المواطن المعترض حق الاستفادة من الدعم التمويني اذا اثبت ان دخله اقل من (٥٠٠) ديناراً شهرياً .

وقد حددت مدة الصرف ومدة الفصل في الاعتراضات بـ (٤٥) يوما، تم تمديدها اسبوعا آخر ، بالاضافة الى تكليف لجان التسليم ولجان النظر في الاعتراضات الدوام خلال ايام العطل وما بعد ساعات العمل الرسمي ، مما مكن المواطنين من الحصول على استحقاقاتهم من الكوبونات بالسرعة المطلوبة .

رابعا : وتأسيسا على كل الاجراءات السابقة فانه ومن اصل (٧٤٣٠٠) بطاقة فقد تم صرف (٦٠٠٠٠٠)بطاقة تمثل(٦٣٠٠٠٠٠) مواطن ، كما تم استبعاد(١٤٣٠٠٠) بطاقة تمثل (٦٥٠٠٠٠) مواطن ، أي تم استبعاد ما نسبته ١٨٪ من الاسر الاردنية من الدعم التمويني ، وبذلك تكون الوزارة قد حققت التوصية التي تقدمت بها لجنة التموين والاسعار في مجلس النواب الموقر .

خامساً : وبناء على ما سبق فان هذه الوزارة (لم تعتمد على "المخبرين الصادقين") في اجراءاتها وانها حققت الهدف المطلوب المتمثل بايصال الدعم لمستحقيه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير التموين

عادل القضاه

نسخة/لمدير الشؤون القانونية

نسخة/لمدير البطاقة التموينية

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ توفيق كريشان .

السيد توفيق كريشان :

شكراً معالي الرئيس

اشكر معالي وزير التموين على اجابته ضمن المدة القانونية ولكن ارجو ان ابدي بعض الملاحظات

على هذه الاجابة التي لم تكن كافية سيما وان الاسلوب الذي تم من خلاله حصر الأسر التي يزيد دخلها الشهري عن (٥٠٠) دينار . ما جاء بالبند اولا حول قرار مجلس الوزراء وتوصية لجنة التموين فانا مع هذا القرار ولا خلاف في ذلك .

اما ما ورد في رد معاليه عن ان الوزارة قد خاطبت دائرة الضمان الاجتماعي والجامعات والبنوك ونقابات اصحاب المهن الحره والشركات المساهمة ووزارة المالية فاعتقد ان هذه الفئة لاتشكل كل سكان المملكة فهناك العديد من السكان والتي تقل دخولهم من (٥٠٠) دينار ممن يعمل في قطاعات مختلفة لا تخضع للضمان الاجتماعي لسائقي الشاحنات واصحاب المحلات التجارية التي لا يتعدى رأس مال المحل ١٠٠٠ دينار وبائعي البسطات وعمال المهن الحرة وعمال الزراعة .

كما لم تشر الاجابة الى انها حصرت الاسماء الذين يتقاضون معونة شهرية من صندوق المعونة الوطنية وقد اثبت التوزيع ان هناك اعداد كبيرة ممن يتقاضون من صندوق المعونة قد حرموا من الحصول على تلك البطاقات مما اثار ضجة كبيرة من خلال مداخلات الزملاء النواب ومن خلال الصحافه اليومية والاسبوعية حيث تمت الموافقة بعدها بقبول الاعتراضات وتصويب الوضع.

لذا ارجو ان لا تتكرر مثل هكذا اجراءات مستقبلاً وان توضع خطة مدروسة تعتمد على الدقة والموضوعية .

ان وزارة التموين قد خاطبت كافة الجهات المعنية للحصول على اسماء ذوي الدخل الذي يزيد عن ٥٠٠ دينار لكنها وقعت في تناقض مع ما ورد بالبند ثالثاً والتي قامت بتشكيل لجنة للنظر في الاعتراضات المقدمة من المواطنين وطلب اثبات من كل مواطن ان دخله اقل من ٥٠٠ دينار فكان الاجدر بالوزارة بعد الحصول على اسماء كل من دخله فوق الـ (٥٠٠) دينار استثناءهم من

الحصول على البطاقات ومنح البقية من المواطنين هذا الدعم دون طلب الاثبات من المواطن فكيف يستطيع لعامل الطوبار او تاجر البسطة احضار اثبات بان دخله اقل من (٥٠٠) دينار ولسنا هنا في صدد توجيه الاتهامات هنا او هناك بل توخياً للدقة وتحقيق الاهداف المرجوه لمصلحة الوطن والمواطن .

شكراً معالي الرئيس والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير التموين.

معالي وزير التموين :

شكراً معالي الرئيس

اشكر معالي الزميل المحترم على ملاحظاته وارجو ان ابين ما يلي :

قامت الوزارة بتنفيذ توصيات مجلس التموين والاسعار رقم (٢) لسنة (٩٥) بايصال الدعم لمستحقيه، حصل على هذه الكوبونيات (٣,٦٠٠,٠٠٠) مواطن كما اشرت ، فتح باب الاعتراض حتى نهاية دوام هذا اليوم في كافة مديريات التموين في محافظات المملكة ، سيتم النظر في الاعتراضات المقدمة وسيتم اعطاء الكوبانات لكل من يستحق وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً معالي الوزير،البند الذي يليه.

السيد الامين العام :

٤ - الكتب الواردة :

١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٦١١) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٥ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ق م٢/٧٦١١

التاريخ ١٤١٦/٤/٣

الموافق ١٩٩٥/٨/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم بـ (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل القانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٥) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٩ مع الاسباب

الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة/الى دولة رئيس مجلس الاعيان/ مع نسختين من مشروع القانون .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبدالله الخوارشيدة .

السيد عبدالله الخوارشيدة :

شكراً معالي الرئيس

برغم انني ضد سلق القوانين بطريقة مستعجلة الا ان الواقع يفرض نفسه ، هنا بالنسبة لهذا القانون لا يجوز واللجنة القانونية مترعة بالقوانين وهو عبارة عن تغيير رقم من (٤٠) الى (٩٠) واصبح دارجاً في كافة مؤسسات الدولة سواء امنية او قطاع مدني او غيره ، فانني ارجو من المجلس الكريم الموافقة على البت فيه الان وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبدالله فقط اود ان اوضح بانك تتكلم امام مجلس النواب وامام مجلس الاعلام كافة وليس هناك ما يمكن ان يسلق في مجلس النواب ، هناك رأي للسادة اعضاء مجلس النواب وهم اصحاب القرار باية قضية يبحثونها وفي الطريقة التي يراونها مناسبة ، والقوانين تبحث في لجان المجلس صاحبة الاختصاص ثم تطرح على هذا المجلس ولا تخرج الا بارادة هذا المجلس ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

معالي رئيس المجلس :

معالي عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

تعديل (٩٥) الى (٩٦) لانه لن يقّر قبل ذلك حتى في الاعيان عندما يجري المناقشة لا يقال تغيير (٩٥) الى (٩٦) .

معالي رئيس المجلس :

المادة الاولى مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة

السيد الامين العام :

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠٨) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (اربعين يوما) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (تسعين يوما) .

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة

القانون ككل ؟ موافقة

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط

تتلخص الاسباب الموجبة للتعديل المطلوب بزيادة اجازة الامومة التي تستحقها المرأة العاملة (من هي برتبة ضابط) في القوات المسلحة وذلك بزيادتها لمدة (٩٠) يوماً بدلا من (٤٠) يوما باعتبار ان الوضع الصحي والنفسي للمرأة الحامل يتطلب مدة زمنية كافية لتوفير الراحة لها بالاضافة لتمكينها من تقديم العناية اللازمة بطفلها الرضيع ، وهذا الامر سبق وان منح للموظفة في الجهاز المدني ، ولتحقيق المساواة بهذا الشأن بين العاملات في اجهزة الدولة فقد وضع مشروع القانون المرفق .

معالي رئيس المجلس :

السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٥ - طلب استقالة من عضوية اللجنة القانونية مقدم من معالي النائب الدكتور عوض خليفات ،

معالي رئيس اللجنة القانونية المحترم

تحية وبعد ،،،

فأرجو قبول استقالتي من عضوية اللجنة المذكورة ، نظراً لضيق الوقت، وعدم تمكني من حضور كافة اجتماعات اللجنة الموقرة .

واقبلوا معاليكم فائق تقديري واحترامي

د. عوض خليفات

٩٥/١٢/٢٣

معالي رئيس المجلس :

الزميل برّر الظروف التي قدم فيها استقالته من اللجنة في الرسالة الخطية المرفقة واعتقد ان الجميع اطلع على هذه الرسالة ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦ - قرارات اللجان :

١ . قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة .

معالي رئيس المجلس :

السيد مقرر اللجنة الادارية .

السيد فياض جرار مقرر اللجنة الأدارية :

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ برئاسة سعادة سعادة النائب السيد محمد عودة النجادات رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة النائب السيد فياض جرار ، وحضر الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

نادر الظهيرات ، طلال عبيدات ، ابراهيم سمارة ، نواف القاضي .

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة المحالة اليها من المجلس الكريم وقررت مايلي :

١ - الاقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣ ، والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر ، بخصوص المساواة بين ضاحية ابو عليا / طبربور وبين ضاحية الامير هاشم / طبربور من حيث الثمن للدونم المفوض لسكان المنطقة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير المالية / الاراضي) .

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٢ - الاقتراح برغبة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣ ، والمقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل ، بخصوص تزويد كل طالب وطالبة ممن يقل دخل الفرد الشهري في اسرهم عن اربعين ديناراً بكافة

نقلاً من الأصل

الكتب مجاناً وذلك للصفين الحادي عشر والثاني عشر .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم) .

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٣ - الاقتراح برغبة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣ ، والمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي ، بخصوص معاناة المنطقة السكنية الثالثة حي الزهراء في مدينة العقبة من انقطاع دائم للمياه وكذلك المنطقة السكنية الخامسة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير المياه والري)

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٤ - الاقتراح برغبة رقم (٤) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بخصوص ان تجعل المكرمة لأبناء المعلمين العاملين والمتقاعدين في الجامعات مقعداً ونفقة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير التعليم العالي) .

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٥ - اقتراح برغبة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بخصوص تزويد مستشفى الزرقاء الحكومي بجهاز التصوير الطبقي المحوري وفتح عيادة طب عام على مدار الساعة وتمديد ساعات عمل الصيدلية التابعة للمستشفى الى الساعة العاشرة ليلاً .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة) .

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٦ – اقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بخصوص افتتاح مركز صحي طوارئ واسعاف دائم في احدى المراكز الصحية في مدينة الرصيفة ليداوم على مدار الساعة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة) .

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٧ – الاقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن تعويم توزيع خطوط الحافلات الصغيرة والكبيرة لتصبح مجالاً مفتوحاً للاستثمار .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الداخلية) .

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٨ – الاقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن شق طريق ما بين بلدية الرصيفة وجسر عين غزال ماراً من بساتين الرصيفة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان) .

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٩ – الاقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشان تزويد مستشفى الامير فيصل في الرصيفة بجهاز التصوير الطبقي المحوري وجهاز قسطرة القلب .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة)

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

١٠ – الاقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد ، بشأن كهربة حي السعادة ، وادي السير وكذلك ايصال الطريق لهذا الحي .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء) .

معالي رئيس المجلس :

معالي عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم :

للتخصص لمعالي وزير الطاقة يعني ماذا احيل عن دونها لسيادة رئيس الوزراء ، معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ محمد مجادات رئيس اللجنة

السيد محمد عودة مجادات رئيس اللجنة الادارية :

اولاً يا سيدي هذا يتبع للامانة وبالاساس الامانة وشركة الكهرباء ، ونحن بالنسبة لنا كمجلس لانستطيع مخاطبتهم لازم نخاطب جهة رسمية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

سيدي معالي الرئيس

انا أفهم كهربة بمعنى ايصال الكهرباء للمنازل وظيفة فلس الريف وفلس الريف يتبع معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية وليست انارة شوارع، واذا كان حياً فكهربته مسؤولية وزير الطاقة والثروة المعدنية، على كل حال هي لاتقدم ولا توخر ، بس انا سألت سوال لماذا اختير هذا السوال عن دونهم وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ؟ موافقة .

السيد المقرر :

١١ – الاقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن تخفيض بدل المثل الى نصف المقرر لأراضي الخزينة التابعة لبلدتي الزرقاء والرصيفة ٠

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير المالية / الاراضي)٠

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها ٠

حكم خير اللجنة الادارية

امين عام بمجلس الامة

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة ٠

وشكراً للاستاذ فياض حرار ، البند الذي يليه ٠

السيد الامين العام :

٢ – استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ ، والمتضمن الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب ٠

(القرار موزع في الجلسة الخامسة)

معالي رئيس المجلس :

السيد مقرر اللجنة القانونية ٠

السيد احمد الكساسبة مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

توقفنا في المرة الماضية عند المادة (٣٥)

المادة كما وردت في المشروع

الفصل السادس

لجان المجلس

المادة ٣٥ – ينتخب المجلس في بدء كل دورة عادية اعضاء اللجان التالية:–

١.اللجنة القانونية ٠

٢.اللجنة المالية والاقتصادية ٠

٣.لجنة الشوون العربية والدولية ٠

٤.اللجنة الادارية ٠

٥.لجنة التربية والثقافة والشباب ٠

٦.لجنة التوجيه الوطني ٠

٧.لجنة الصحة والبيئة ٠

٨.لجنة الزراعة والمياه ٠

٩.لجنة التخطيط والعمل والتنمية الاجتماعية ٠

١٠.لجنة الطاقة والثروة المعدنية ٠

١١.لجنة السياحة والآثار ٠

١٢ .لجنة الخدمات العامة ٠

١٣ .لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين ٠

قرار اللجنة : موافقة ٠

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر هل هناك مخالفة ؟

السيد المقرر :

نعم ٠

معالي رئيس المجلس :

الدكتور ذيب عبدا لله ٠

الدكتور ذيب عبدا لله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس

نخالف الأكثرية في اللجنة القانونية فيما ذهبت اليه ونرى ادراج لجنة فلسطين بين اللجان المذكورة وذلك للاسباب التالية :

١– ان قضية فلسطين هي قضية العرب والمسلمين المركزية ، وهذه القضية اخذة بالتعقيد ، ولم تحلها المعاهدات ٠

٢– ان الشعب الفلسطيني شعب مشرد في مختلف بلاد العالم ومنه جزء في الاردن وهو بحاجة الى جهة برلمانية تقدم له العون وتدرس مشكلاته ٠

٣– هنالك لجان للشوون الغربية والدولية ولا يعتبر تشكيل هذه اللجان تدخلاً في الشوون العربية والدولية ، وكذلك الحال بالنسبة لهذه القضية الخطيرة ٠ وان وجود لجنة لفلسطين هو خير لأهل فلسطين ولقضيتها ٠

٤– ان جزءاً عزيزاً من فلسطين كان يشكل نصف المملكة الاردنية الهاشمية بنص الدستور ، وان فك الارتباط القانوني والاداري لايعفي الاردن من مسوولياته عن الارض المحتلة ٠

لذلك كله نرى ان تكون لجنة فلسطين لجنة رئيسية وشكراً ٠

النائب عبد الرحيم عكور

النائب عبدالعزيز جبر

النائب د٠احمد الكوفحي

النائب د٠ذيب عبدا لله

النائب د٠همام سعيد

معالي رئيس المجلس :

وشكراً لك ، الاخوة الزملاء

المحترمين يرون اضافة لجنة إجبري بالاضافة للجان المذكورة ، الاستاذ عبد موسى تفضل ٠

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس

انا اعتقد انه من المناسب أن نقرأ صلاحيات اللجان ومهامها حتى نستطيع ان نوافق على اللجنة نفسها لان الاسم ينطبق والمهام لذلك ارى ان تبحث مهام اللجان اولاً قبل ان نتطرق الى اللجان وشكراً ٠

معالي رئيس المجلس :

دعّنا نطرح اللجان بداية لجنة لجنة وللجميع الحديث عن أي لجنة اضافة وانا لا اود الحقيقة ان أخذ دور الزملاء رئيس اللجنة واعضاء اللجنة والسيد المقرر ، انه في المواد التي تلي اعتقد ان هناك توضيح لمهام اللجان، اولاً اللجنة القانونية مطروحة للمجلس الكريم ؟

الدكتور هاشم الدباس ٠

الدكتور هاشم الدباس :

سيدي الرئيس انا اعتقد ان النظام السابق لما جاء باربع لجان دائمة وهناك لجان موقتة لم يكن عبثاً ، ونحن عندنا (٨٠) نائب ونحن عندنا في اللجان الدائمة وحتى الموقتة فيها (٦) اذا نعمل (١٣) لجنة ، انا متأكد (١٠٠٪) سيكون الانجاز ضعيفاً وسوف لايكون هناك تحقيق للغاية من هذه اللجان ، وهذه اللجان ضرورية ٠ لعمل لقوانين وانا اعتقد ان هناك لجان مهمة جداً ولجان قد تجتمع في السنة مرة واحدة لموضوع واحد ، اما ان تهمل (١٣) لجنة وان ننتخب لها اعضاء من داخل المجلس ونفتت هذه الكفاءات على (١٣) لجنة ، اعتقد ليست في مصلحة الوطن ولا في مصلحة التشريع وشكراً ٠

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك،الدكتور عبدا لله النسور٠

الدكتور عبدا لله النسور :

سيدي الرئيس انا ساتكلم باسلوب العمل ، في اسلوب تناول البحث ، اذا اخذنا الطريق التي اقترعتها سيدي الرئيس واقّرت

اللجان واحدة واحدة بحسب تقديري يكون في اضعاف للموضوع كيف ؟

مثلاً ازى ان بعض اللجان ستكون متداخلة وفي عندي مثل لجنة الادارة رقم (٤) ولجنة الخدمات رقم (١٢) سيكون من العسير الفصل بين اعمال هذه اللجنتين ، صحيح انه توصيف في المادة (٢) لعمل كل منهما ، لكن ربما رأي المجلس دمج هاتين اللجنتين٠

الامر الثاني : موضوع لجنة التوجيه الوطني موصوفة اعمالها وانا قرأت اعمالها ، لكن انا خوفي انه لجنة التوجيه الوطني ما يكون عندها من العمل ما يشغلها من الوقت كامل السنة ٠

ربما رأى المجلس بعد البحث دمج لجنة التوجيه الوطني رقم (٦) مثلاً مع لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين لتكون كلها مجموعة واحدة من القضايا ، يعني ما تكون لجنة الحريات هي لجنة المحابيس لجنة الحريات هي الاعلام والاعراب عن الرأي ولجنة التعبير بوسائل مختلفة المتعلقة بالصحافة ٠

اقترح اسلوبا لبحث معالي الرئيس، ان تتيح سماع اراء الزملاء عموماً ، انا ارى ان هذا توجه جيد وانا اؤيد تعداد اللجان لكن لا اؤيد ان تكون (١٣) ، انا اعتقد انه يجوز ان تكون (٨) لجان انسب من (١٣)لان(١٣)فيها تشتيت وسيكون في المجلس (١٣) رئيس لجنة و (١٣) مقرر يصبح (٢٦) يعني سيتعذر على الرئاسة الكريمة ان تتشاور حقيقة مع اللجان ، حتى هذه القضية الادارية انبه اليها ٠

سيدي موضوع لجنة الطاقة والثروة المعدنية ، لجنة العمل والتنمية الاجتماعية لماذا لا تكون لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والتربية والثقافة والشباب لأني هذه شايفها مجموعة واحدة من القضايا ، مثلاً لجنة الشوون العربية والدولية خليها لجنة الشوون الخارجية كما هي ٠

موضوع قد يرى المجلس الكريم في نهاية البحث ان لجنة فلسطين

ليس هذا الأمر ان الذي نسقط الحديث عن فلسطين وعن وجود لجنة خاصة به ، بدعوة انه في سلطة وطنية فلسطينية قائمة بالعكس تهدف هذه اللجنة الى مساعدة فلسطين والسلطة الوطنية الفلسطينية والقدس وكل الفلسطينيين في كل الشتات ، قد لا يكون الامر متعلق بالسلطة ، انا اقول انه خلينا نعمل بحث عام ربما رأيتم لجنة الشوون الخارجية والعربية والدولية يكون من ضمن اعمالها النظر في القضايا المتعلقة بفلسطين ايضاً القدس على سبيل المثال لان هذه اهتمام عربي اسلامي عالمي ، وجهة نظر ، انا لا ادعي انه اللي بقترحه صحيح ، لكن اقترح اعادة دمج بعض هذه اللجان الواحدة مع الاخرى ، واتاحة المجال للزملاء بالحديث في عمومية البحث اما تأخذوا لجنة لجنة وانا اصوت عليهم كلهم فقط مجموعات وليس كل واحد لحالها وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هذا المجلس الكريم في بداية هذه الدورة العادية اقرّ عدداً من اللجان غير الدائمة ، وفي ظني ان هذا القرار لم يجد جديد حتى يدخل مثل هذا العدد ، فنكتفي بمثل اقرّ وبخاصة وقد انتخبت كل اللجان رؤساءها ومقرريها ونضع فقرة حتى نحفظ حق المستقبل انشاء أي لجنة يراها ضرورية او تدعو الحاجة اليها في المستقبل ، ونكتفي في اللجان المؤقتة التي اقرت وانتهت القضية ، اما الآن نبدأ من جديد ونعمل فهذا يجعلنا نعيش كذا جلسة من اجل ان نتحدث عن شيء افتراضي فنعيش مع الواقع ما اقرّ اقرّ ونضع بنداً يحفظ الحق في المستقبل وبالاساس طبعاً كل اللجان تعتبر مقره ولا داعي لبحثها ، والذي ورد نكتبه ونضع فقرة تعبر عن المستقبل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة انا اؤيد ان يتم البحث بصورة عامة ، لان هذا الموضوع مهم ويمكن اذا بدنا ننظر الى عملية التغيير في عمل المجلس وفي هذه المادة الاساسية في كل النظام يجب ان نقر اولاً :

ان العمل الحقيقي لا يتم الا باللجان ، واللجان ضرورية جداً العمل داخل القبة عباره عن مناقشات عامة ، اما العمل الحقيقي الذي يتم فيه وضع القوانين والمناقشة الدقيقة والمعمقة هو من خلال اللجان ، في النظام القديم عندنا (٤) لجان دائمة و (٧) لجان مؤقته والمجموع (١١) لجنة ، وهو خلاف للنظام والنظام يقول :-

تتشكل لجنة موقتة اذا كان هناك مهمة معينة لهذه اللجنة . ودرجت واصبحت عادة ان يكون لدينا (١١) لجنة ، يجب ان ننظر الى الموضوع نظرة جديدة وهي فلسفة العمل في البرلمان ، ان اللجنة هي التي تراقب عمل السلطة التنفيذية باستمرار ، وليس فقط عند النظر في موضوع قانوني ، اذا قلنا لجنة الطاقة وهي الممثل لهذا المجلس لمراقبة اعمال وزارة الطاقة وكل ما يتعلق بالطاقة وعروض أي شيء على هذه اللجنة ، يعني النظرة المستقبلية للعمل البرلماني نريد له ان يتغير ، اما اذا بدنا ننظر بنفس الفكرة بدنا نبقى زي النظام القديم ، القانون اللي يأتي من الحكومة او من هذه اللجنة ، يجب ان تكون فيه نوع من الاختصاص ، التعليم تذهب الى اجهزة التعليم المالية والاقتصادية تذهب الى اللجنة الاقتصادية ، واللجنة القانونية نقرأ ما هي واجباتها هي لجنة تهتم بوضع القوانين اللي لها علاقة بوزارة العدل لكن كل لجنة تعتبر لجنة قانونية ، طبعاً هذه نظرة جديدة ونعتقد مناقشتها بصورة عامة لنتفق عليها قبل ما نناقش هذه اللجنة او عدد اللجان ، المهم ان نتفق على النظرة الجديدة الى عمل هذه اللجان وعلاقتها بالمناقشات داخل القبة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

اعتقد ان المادة (٣٥) اشبه بما تكون بفهرسة لهذه اللجان ، اما موضوع الشرح على اللجان اللي خاضوا فيه الاخوة جميعاً وارد وحتى هناك مخالفة من الاخوة حول المادة (٤٠)الى مادة (٤٨) على صلاحيات هذه اللجان واعترضوا على كثير مما وضع هنا ، لذلك ان نقر هذا المبدأ ابتداءً ونصوت على اللجان لجنة لجنة ، وجدول الاعمال موزع من اربع جلسات سابقة ، فلعل احد الاخوة واذا مررنا على لجنة من اللجان نقول انها مشابهة مع لجنة اخرى لايصوت ان تكون هي لجنة فيقول اصوت ان تدمج مع هذه اللجنة ، والكلام اللي تكلم فيه معالي ابو زهير وعطوفة الاخ ابو سهل صلاحيات اللجان تأتي بالمادة (٤٠-٤٨) عندها نقول في صلاحياتها سواء كانت للرقابة او ن شيء .

لذلك ارى ان نصوت على اللجان وليكن له لجنة وهي ان تندمج مع لجنة اخرى عندها يكون الرأي للمجلس الكريم وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزه منصور .

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

بالتأكيد ان اللجان التي نص عليها النظام الداخلي المعمول به حالياً ليست اللجان التي تعني بالغرض ، بدليل ان اللجان المؤقتة اخذت صفة الديمومة والثبات ، انا لا اتفق حقيقة مع المنهجية التي تقول باقرار اللجان لجنة لجنة ، ننظر نظرة كلية الى هذه اللجان .

هناك لجان اقرها هذا المجلس الكريم قبل ايام ، يعني ما زلنا في بداية الدورة الثيابية الثالثة وقد اقررنا عدداً من اللجان تحت اسم لجان مؤقته وهي في الواقع ليست لجاناً مؤقته انا وجهة نظري ان يتم الحديث بشكل شامل حول هذه اللجان ، ما اللجان التي نريد ان نضيفها الى اللجان العاملة الآن ؟ وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

شكراً سيدي الرئيس

ماهي الفلسفة التي اريد بها تغيير النظام ؟ ان كان نظامنا السابق جيداً ، انا اعتقد اننا لسنا بحاجة الى اعادة النظر به ، نحن نشكو من ان النظام السابق الذي وضع عام (٥٢) كان جيداً في جينه ، وبعد (٣٥) عاماً اصبح من الضروري اعادة النظر العمل الاجرائي في داخل هذا المجلس لم تكن فيه الا لجنتان القانونية والمالية وباقي اللجان الاخرى صلاحياتها شكلية ، اطلاع على امر او تحويله لامين لجهة اخرى ، والمالية ايضاً محدودة الصلاحية في الموازنة وفي تقارير ديوان المحاسبة ، وعلى مدار العام الى ان يأتي قانون مالي ، فكان الجهد كل الجهد منصباً على اللجنة القانونية ويعتقد البعض انه اذا ظلت هذه الصلاحيات في اللجنة القانونية بالامكان ان يكون له دور فاعل ، كنا غير مقتنعين ان يتقزم باقي اعضاء المجلس فلا ينظرون بقانون ، كان يقال الى ان المقصود ان الكفاءات القانونية تنظر بالقوانين ، ليس صحيحاً في العمل النيابي سيدي الرئيس ان المشرعين هم قانونيون ، المشرعين يعتمدون على القانونيون ويستمعون الى رأي القانونيين ، وليس شرطاً ان يكون في مجالس الشعب عدد كاف من القانونيين ، وبالتالي فان توزيع الصلاحيات على اللجان المختلفة فيما يتعلق بالقوانين هو الاساس ، واللجان التي كانت تسمى مؤقتة ليست مؤقته اصبحت دائمة ، ثم ان شكلنا لجنة ورأينا بعد فترة اننا بحاجة النظر بها فهو قضاء اعدنا النظر به ، فنقضي في كل وقت كما نحتاج وكما نظنه مناسباً .

سيدي الرئيس عند الحديث عن فلسطين يقع كل منا تحت سيف مرعب ، ان تكلم عليه ان يزن

كلماته بميزان حساس اين منه ميزان الذهب ، حتى لا يوصف يميناً او يساراً ، نحن الاردنيون لفلسطين ولا يستطيع عربي ان يتحدث انه اكثر فلسطنة منا في كل المواقف ، نحن الاردنيون لفلسطين ونتحمل الجهد لفلسطين وسنبقى مع فلسطين وسنبقى ننظر الى العلاقة الاردنية الفلسطينية على انها علاقة قدر ومصير ، ولن نعبر عن علاقتنا هذه بصياغة لجنة ولاطلاق اسم عليها وانما بعمل صادق ليس مرئياً ولا يطلب رضى احد الا رضى الله .

اذا كان لكل قضية عربية لجنة فالعراق بحاجة الى لجنة ، والحصار على ليبيا بحاجة الى لجنة ، واوضاع السودان بحاجة الى لجنة وصراع اليمن على القرن الافريقي بحاجة الى لجنة ، وسندخل في متاهة قضايا ، وسندخل باحراجات ، عندما نتحدث عن لجنة الشوون العربية نتحدث عن عموميات على قضايا الامة ولا ندخل بقضايا بحرفيتها الا عندما نريد ان نويد اهل ذلك الجزء العربي من بلادنا ، عندما اقترحت ان اللجنة تسمى لجنة الشوون العربية والدولية هذا لا يحول بأن تتكون داخلها لجان فرعية لكل قضية من قضايا هذه الامة .

انا اتمنى على اخواني الذي يقترح لجنة ان يقول ما هو عملها ، ان كان عملها لاينصرف الى فلسطين ، انا اخشى من هذه اللجنة لاننا في الاردن كلنا اردنيون وليس مسموحاً للجنة ان تنظر الى جزء من وطننا ، وان جزء من شعبنا وان نخاطب ذلك الجزء او ذلك الشعب فكلنا اردنيون اذا كان الحديث عن قضية فلسطين فكلنا لهذه القضية ولا يأخذها جانب على حساب جانب آخر فلسطين نحن نعتبرها دولة ودولة عربية مماثلة للدول الاخرى ، تأخذ مسارها الصحيح ليتشكل كيانها ويرتفع علمها وتقوم هويتها وتصبح علاقتنا بها كعلاقة بدولة عربية اخرى ، ولكنا في هذه الحالة علاقة مميزة .

من هنا كان الاقتراح ان مسوولية

هذا الجزء من وطننا الغالي علينا هي جزء من قضايانا العربية حتى ننظر اليها بعمومية لا بخصوصية ولا اعتراض لدي على ان تكون هناك لجنة اسمها لجنة القدس لانها تمثل قضية الارض الذي بارك الله حولها في موضوع حاد انا اتمنى على اخواننا الاعلاميين ان يطرح هذا الموضوع انه ليس خلاف على ان تكون هناك لجنة او لا تكون ، فنحن متفقون جميعاً على ان هذه العلاقة المميزة يجب ان تستمر وان نحافظ عليها وان ننميها ولكنها على قاعدة صحيحة ، على قاعدة تعطي الحق للشعبين بعد ان يقوم الكيان الفلسطيني المستقل ان يقرر شكل العلاقة ونوعها بعيداً عن أي تأثير او تأثير اخر ، هذا هو السبب الذي ادى الى عدم اقتراحها وليس لاي سبب اخر .

اما هذه اللجان سيدي الرئيس فأنا اتمنى ان تمر واحدة واحدة ليس على الاسم ولكن كما اقترح الاخ ابو موسى لنرى واجب اللجنة ، فالاسم ليس مشكلة والدمج ليس قضية ، اذا وجدنا ان بالامكان دمج لجنة بلجنة فذلك امر منطقي وحقيقي وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ انور الحديد .

السيد انور الحديد :

شكراً معالي الرئيس

اتمنى ان يكون ما اورده معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة حقيقة بالنسبة لان يصبح الكيان الفلسطيني المستقل دولة وتكون دولة شقيقة ، وان ينظر لها كأي دولة عربية اخرى مثلما ذكر معاليه عن ليبيا والعراق ، الا ان الوضع الحالي لفلسطين يختلف اختلافاً كلياً ، لا زالت فلسطين محتلة ولازال شعب فلسطين اسير الاحتلال، ولا زالت القدس عائمة بدون حل ، ولا زالت قضية اللاجئين بدون حل ، وكل منا يعرف بان قسماً كبيراً من هذا الشعب هو من اصول فلسطينية وكلهم لاجوون لهم حقوق لازلت بدون حل ، ولازال على ارض

الاردن الآن الاشخاص بدون هوية ، يحتاجون الى مساعدة ، لهذا فإني اطالب مثلما ذكروا اخواني سابقاً بأن تبقى لجنة فلسطين والشوون العربية في مجلس النواب ، ولايجوز بأي حال من الاحوال ان تكون حزر القمر مثل فلسطين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ علي ابو الراغب

معالي وزير الصناعة والتجارة :

شكراً معالي الرئيس

الواقع هناك اتفاق وتوجه واضح لتطوير العمل الموسسي لمجلس النواب من خلال وجود لجان فاعلة تكون جميعها دائمة ، وهذه اللجان تستقطب الكفاءات والخبرات الموجودة في مجلس النواب ، وتوزع بطريقة ان تعطي لهذه اللجان قيمتها المعنوية وفي نفس الوقت يكون هنالك انجاز تشريعي ورقابي على الاجهزة المختلفة .

واذا نظرنا الى العدد في اللجان نجد انه فعلاً عدد كبير ، ولابد ان نضم فعاليات هذه اللجان لبعضها البعض ، على سبيل المثال لجنة السياحة والآثار بكل وسيلة تضم الى اللجنة المالية والاقتصادية بالاضافة الى لجنة التربية والثقافة والشباب تضم الى لجنة التوجيه الوطني ، كما ان هنالك لجنة التخطيط والعمل والتنمية الاجتماعية ، واذا نظرنا الى المادة (٤٤) نجد انها تدرس خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنالك تضارب مع المادة (٣٥) فقرة (٢) وعليه انا اؤيد كما ذهب اليه الزملاء من ان ننظر الى مهام هذه اللجان ونعمل على تثبيت مهام اللجان ودمجها ومن ثم نحدد اللجان بصورة نهائية بعد ذلك ، واعتقد ان العدد يجب ان لايزيد عن (٧او٨) اللجان حتى يكون هناك انجاز وكفاءة في العمل وشكراً ،

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، مهما طال الحديث في هذا الموضوع وانا اعرف ان هذا الموضوع هو من اهم المواضيع في

النظام الداخلي ، ومهما طال الحديث ان لم يكن هناك مقترحات واضحة ، وانا مضطر اعود الى طرح ما هو امامي ، لذلك اتمنى على الزملاء واللي يعطوني وجهات نظرهم ان يعطوني اياها مقرونة في اقتراحات نستطيع ان نستفيد منها وهذا ما وددت ان اقوله، الدكتور عويضة .

- الدكتور محمد عويضة :

شكراً معالي الرئيس

اظن ان الحديث بهذه الطريقة مع وجاهة ما ابداه عدد من الزملاء لم ينتهي الى نتيجة ، ولذلك انا اقترح ان نبدأ بها لجنة لجنة مع مهماتها وعندما نتحدث عن هذه اللجنة نقول :

هل هنالك تداخل بينها وبين لجنة اخرى وسنضمها اليها او نحذف الاخرى .

وبهذه الطريقة اظن نكون اكثر عملية هذا من جانب ، من الجانب الثاني اثني على ما تفضل به سعادة الزميل انور الحديد في موضوع قضية فلسطين ، ولا اظن ان احداً منا بحاجة الى ان يخطب علينه في طبيعة القضية الفلسطينية وارتباطاتها في الاردن ، وما يزال منها معلق واكثره معلق والقضية برمتها معلقة ، واظن شرف لنا كنواب لهذه الامة ان نبقي على لجنة لفلسطين في ظل الظروف الموجودة في هذه القضية الآن ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً الاستاذ ذيب انيس .

السيد ذيب انيس :

شكراً معالي الرئيس انا اثني على اقتراحات الزملاء واقترح ان تبقى اللجان باسمائها الدائمة والمؤقته كما كانت في النظام السابق وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور القضاه .

الدكتور احمد القضاة :

اعتقد اننا لا نشرع لفترة قصيرة وعابره ، بل نشرع لاجيال قادمة ولاكثير وجميعاً بل نعترف ان معظم قوانيننا لا تنزال قوانين مؤقتة ولا شك ان هناك عيب في هذه القوانين ، ولذلك كان لابد من وجود هذه

اللجان بكاملها وقد درست في اللجنة القانونية درساً وافياً وشرحت مبررات وجودها ولذلك فأنا مع بقاءها كاملة ، لان كلاً منها اصبحت تشكل لجنة قانونية تنظر فيما يخصها من قوانين .

اما فيما يخص لجنة فلسطين فقد كفاني مأونة الحديث بل زاد على ما كنت اريد ان اتحدث به معالي الاخ ابو عصام وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً سيدي الرئيس

انا مع تعدد اللجان الواردة في هذه المادة ، واختصاصاتها بحيث تكون وزارات ظل للحكومة مع تعديل على لجنتين : اللجنة الاولى هي اللجنة الادارية بحيث تشمل اختصاصات اللجنة الادارية الواردة في الفقرة (٤) مع لجنة الخدمات العامة رقم (١٢) وان تصلح لجنة الزراعة والمياه بحيث تضم المياه الى لجنة الطاقة والثروة المعدنية ، حيث اننا نتكلم عن استراتيجيات الطاقة واستراتيجيات المياه وليس عن الزراعة بحد ذاتها وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الشيخ عبدالمنعم ابو زنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط :

شكراً معالي الرئيس وشكراً لك مرة ثانية حيث تذكرتني .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين قبل أن نفكر في تحرير لجان المجلس من لجنة فلسطين ، ينبغي ان نسأل أنفسنا ، ما الذي تحرر من فلسطين الرسل والانبياء ؟

ونحن نعلم ان السيادة المطلقة على سائر ارض فلسطين لليهود وان الهيمنة على المعابر والحدود ومصادر المياه لليهود بل ، يوجد (١٤٥) مستوطنة ذات ١٤٥ معسكراً يعسكر فيها حوالي (١٥٠) ألف يهودي مقاتلين من الدرجة الاولى يحيطون بالحكم الذاتي ، وهولاء

(١٥٠) ألف مقاتل يحرسون سجناً كبيراً يسمى الحكم الذاتي .

ويحلو للبعض ان يسميه تحت القبة بالدولة الفلسطينية مزيداً من التخدير لمشاعرنا .

بل أذكر معالي الرئيس وحضرات النواب المحترمين بالوفد الشعبي الاردني الذي اعيد من الجسر .

معالي رئيس المجلس :

يا سيدي نحن نناقش قانون الآن واذا فيه رأي سياسي له مواقع اخرى.

السيد عبد المنعم ابو زنط :

معالي الرئيس ما خرجت عن الموضوع ارجو ان تتحرر .

معالي رئيس المجلس :

ارجو ان تتحرر من المزاودة على بعضنا البعض ونلتزم بمناقشة النظام اللي بين ايدينا .

السيد عبد المنعم ابو زنط :

يا ابي هايل ارجو ان تتحرر من التحيز لفلان ضد علان ، انت نائب قبل ان تكون رئيساً وكرامتك من كرامتنا .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب المحترمين

أذكر الاخوة النواب ، يوم أن فقدنا الضفة الغربية وجوهرتها القدس الشريف كانت وستظل امانة في اعناقنا في الاردن .

فهل حررنا شبراً واحداً منها قبل ان نحرر لجان المجلس من لجنة فلسطين ؟ ﴿ ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها ، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل﴾ . لأجل ذلك أناشد المجلس الكريم الاستبقاء على لجنة فلسطين ولعل ذلك يشفع لنا عندما نتحدث عن ذكرى الاسراء والمعراج في المناسبات ، والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة ان لجنة فلسطين في هذا المجلس لاتخرج عن اختصاصات هذا

المجلس ولا عن هموم هذا الشعب ، ذلك لان هنالك ارتباطات وقضايا وذيولاً كبيرة للقضية الفلسطينية اكثر هذه الذيول موجودة على ارض الاردن ، وستبقى موجودة على ارض الاردن ولابد من بحثها ولا بد من لجنة مختصة تتناول هذه القضايا وتدرس هذه القضايا ، فهنالك معالي الرئيس كما اشار الزميل انور الخديد ، هناك لاجئون ولهم الآن لجنة مشكلة من (اربع) دول تبحث قضيتهم والاردن طرف من هذه الاطراف التي تبحث قضيتهم ، فكيف لا يكون لهؤلاء او لهذه القضية الكبيرة سهم في هذا المجلس ؟

هنالك قضية النازحين ، هنالك قضية فلسطين وكل فلسطين بأمر حقيقه كما ذكر الزميل الاستاذ ابو عصام ، بأن القدس يعني هي المباركة ونحن نقول له بنص القرآن ، فلسطين كلها مباركة ، لذلك رب العالمين عندما قال :

﴿ سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله ﴾ .

ولم يقل فقط في القدس ، وانما قال حوله ، وحول القدس يشمل جميع فلسطين ، هنالك اذن امور كثيرة لابد ان يكون لها تمثيل في هذا المسجد للبحث والدراسة ولأعطاء الرأي ، فلذلك فأن لجنة لفلسطين لاتعني فعلاً ان نجعل لجنة لكل بلد عربي ، فالسودان دولة مستقلة لها سيادة على ارضها وتستطيع ان تبحث شوونها ، واليمن دولة مستقله تستطيع ان تبحث شونها وكل بلد من البلاد العربية يمكن ان يبحث شوونه ، ولكن فلسطين باعتراف السلطة الموجودة في فلسطين الآن المتجزئة لاتملك ان تدرس قضايا الشعب الفلسطيني في كثير من الأماكن حتى في فلسطين نفسها ولذلك نرى انه فعلاً لابد ان يكون لجنة لفلسطين وهي لجنة مهمة ينبغي ان تكون في اللجان وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات :

اخواني ما يوجد في النظام الداخلي شيء ايجابي وحقيقة علينا ان ننتقل الى مرحلة اخرى للمستقبل بشكل جديد ، اتفق مع اللجان المطروحة واحترم مداخلة الزميل معالي وزير الصناعة بدمج بعض اللجان .

القضية الاخرى اللي حابب ان اتحدث بها هي لجنة فلسطين ، اصبحت لجنة فلسطين من الاعراف من اللجان المؤقتة في مجلسنا الكريم ، واتمنى ان يكون هناك دولة فلسطينية عندها لن تكون هناك لجنة لفلسطين وعندما نتحدث عن حكم ذاتي انه ليس دولة فلسطينية ، عندما نتحدث عن لجنة فلسطين مازالت هناك قضايا حقيقية على الارض الأردنية ، واول قضية اردنية هي قضية اللاجئين وقضية النازحين وقضية الجوازات ، هذه القضايا اعتقد انها متداخلة وكبيرة وتحتاج الى لجنة .

انا اختلف مع الزميل عبد الرؤوف الزوابدة عندما يتحدث عن لجنة للعراق والسودان هناك حقيقة تختلف العلاقة ، العلاقة الاردنية الفلسطينية علاقة مميزة وهناك اشكالية كبيرة ايضاً وهناك مشاكل مازالت موجودة ، حتى يكون هناك دولة فلسطينية وانا التزم مع الاغلبية الماحقة بعدم وجود هذه اللجنة .

الزملاء الكرام اعتقد وجود لجنة فلسطين ضرورية في هذه المرحلة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

نقطة نظام استاذ مفلح .

السيد مفلح الرحيمي :

شكراً معالي الرئيس

اعتقد ان اغلب الزملاء تحدثوا في الموضوع وهناك اكثر من اقتراح وقد اشبع الموضوع نقاشاً ، واقترح اقفال باب النقاش واطلب التثنية على ذلك وشكراً .

اصوات : نثني .

معالي رئيس المجلس :

هذه ليست نقطة نظام ، هذه تأتي بأقتراح لاي زميل يرغب باقفال باب النقاش ولكن لا تأخذها بطريقة ان

هناك نقطة مخالفة للنظام الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان يكون معلوم لدى الجميع ان وجود لجنة فلسطين لايعني تحرير فلسطين ، كما ان الغاء لجنة فلسطين وهو لا اؤيده ، يعني اننا سننسى فلسطين ولن يكون لنا اداء تجاه القضية الفلسطينية ، انا اعتقد اننا اذا اتجهنا نحو الغاء وجود هذه اللجنة فان المتربصين سيتناولون الموضوع بطريقة غير لائقة بهذا المجلس وبهذا الوطن ، ولهذا انا مع بقاء هذه اللجنة وانا احب للتوضيح حتى لا يبقى في النفس شيء ان موضوع البركة المذكورة في الاسراء والمعراج هو دائرة كاملة لايشمل فلسطين وانما يشمل فلسطين والاردن وكل المنطقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور :

سيدي الرئيس يعني ارجو ان لا يخلط احد بين موضوعي اقتراح تثبيت لجنة فلسطين وانا مع فلسطين او مش مع فلسطين هذا منفي تماماً ، ليس هذا وارد في احد وهذا شيء قريب من الكفر ، الذي يفكر هكذا هو كافر ، ليس في ذهن احد ان يلغي المجهود الاردني نحو فلسطين ومش مطروح ، الخلط بين الذهاب في يوم تحرير نابلس واقتراح اللجنة من عدمها هو خلط غير موفق وليس في محله وهو مدان لان الذين سيرفعون ايديهم مؤيدين ابقاء لجنة فلسطين هكذا اعتقد ، هم ممن ذهبوا الى نابلس مندفعين بعاطفتهم نحو نابلس وليس نحو اسرائيل ، الرجاء التوقف كل التوقف عن هذا التلميح غير المبرر وغير الناجح وغير الموفق في هذا المجلس ، هذا ابسط كلمات اسمح لنفسي ان اقولها لمن يضعون انفسهم اوصياء على الناس ، اوصياء منفردين وهذا شيء غير مقبول ومرفوض وانا ارجو من الرئيس شطب مثل هذه العبارة ، لان الأذى ليس في السّب المباشر بل الأذى في

التلميح وفي التحوين ان ابقاء لجنة فلسطين برأيي انا يخدم القضية اكثر، وان سحب هذه اللجنة في الوقت الحاضر سيفسر بمغازي لايقصدها مجلس النواب ، وفي العام الماضي (١٩٩٤) صوت المجلس على ابقاء اللجنة وفي بداية هذا العام صوت المجلس على ابقاء هذه اللجنة .

فما الذي جدّ في (١٢/٣١)؟ لانه افتتحت الجلسة حتى:؟ يوم (١٢/٢) ونحن اليوم (٢٨) يوم ماذا جدّ لنلغي لجنة فلسطين ابداً هذا شيء غير مطروح ، ابقاء لجنة فلسطين شيء في محله الى ان يقضي الله امراً ، والى ان تتحرر فلسطين ، الى ان تكتمل الدولة الفلسطينية ، الى ان تعود القدس ، الى ان يعود اللاجئون ، وهذا امر بعيد المنال ومطوّل اللاجئين حتى يرجعوا ، مطول القدس حتى تتحرر ، الرجاء يا اخواني فيه ناس اصابع ايدهم اتهامية توزع ويدفع الناس دفعاً الى الاساءة، الرجاء هذا الموضوع لايطرح مرة ثانية لانه يستفز بعض الحاضرين وانا منهم ، وعن يميني انور الحديد الذي اثار هذا الموضوع وماسك سلمّه في العرض وذهب الى الجسر مندفعاً بوطنيته مش مندفعاً انه مع اسرائيل ، والدكتور عبدالرزاق والدكتور فوزي وانا وكثير من اللي راحوا ، فيه بعض الاخوة الوزراء لم يستطيعوا ان يذهبوا لان عملهم رابطهم ومش لانه ضد الفكرة .

سيدي الرئيس انا اعتقد أن اقتراح الرحيمي في اغلاق باب النقاش كان في محله ، والاخ علي ابو الراغب اقترح اقتراح عملي تماماً قال :

نتسلسل الان في اللجان بعد ان شبع البحث ، نقول اللجنة القانونية نؤيد بناء اللجنة ثم نؤيد مهامها كما وصفت في المادة (٣٥) ، واذا زميل عنده اقتراح بدمجها مع لجنة اخرى مثلاً يرفع يده ويقترح بدمجها ، وانا سوف ارفع يدي حين تصل الى المادة (٤) علشان اطلب دمجها بالمادة (١٢) وهكذا يعني .

معالي رئيس المجلس :

لجنة لجنة دكتور وعدت لما بدأته

انا سابقاً واعترضت عليه انت ٠

الدكتور عبدا لله النسور :

زحاءً اختلف معك لانه حولة النقاش كانت ضرورية ، الان منهجك في محله ٠

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، تحدث كل من رفع يده حول هذا الموضوع وتحدثوا جميعاً ، الان دعونا نخرج في آلية ، الشيخ حمزه ٠

السيد حمزه منصور :

يا سيذي انا اقترح اضافة لجان حديدة او الفصل بين لجان قائمة ومن احل الهدف الذي رمى اليه بعض الزملاء وهو احكام الرقابة على اداء السلطة التنفيذية ، واذا سمح معاليكم بذكر اللجان وانا على استعداد ان استعرض اللجان كما اراها :

اولاً : الابقاء على اللجان رقم (١) و (٢) مع تغيير اسم اللجنة (٣) لتكون لجنة الشوون الخارجية ولدي مبررات ساقولها في الوقت المناسب ٠

رابعاً : لجنة التربية والتعليم والتعليم العالي ٠

خامساً : الثقافة والشباب ٠

سادساً : الاعلام ٠

سابعاً : الاوقاف والشوون والمقدسات الاسلامية ٠

ثامناً : الصحة والبيئة ٠

تاسعاً : الزراعة والمياه ٠

عاشراً : العمل ٠

الحادي عشر : التنمية الاجتماعية ٠

الثاني عشر : التخطيط والتنمية الادارية ٠

الثالث عشر : الطاقة والثروة المعدنية ٠

الرابع عشر : السياحة والاثار ٠

الخامس عشر : الحريات العامة وحقوق المواطنين ٠

السادس عشر : فلسطين ٠

السابع عشر : النقل والاتصالات ٠

الثامن عشر : الامن الوطني والقوات المسلحة ٠

معالي رئيس المجلس :

بداية دعونا نتفق على الآلية للخروج من هذه المادة ، هناك عدة اقتراحات ، هناك اقتراح بان نبدأ

فيها لجنة لجنة كما هي في المشروع وهناك اقتراح اخر بان نبدأ بها لجنة مع مهامها في المواد التي تلي وهناك اقتراح آخر سينسف كل ما سنبحثه وهو ابعد الاقتراحات بالاكتفاء باللجان كما هي في النظام الداخلي السابق وهو اقتراح وارد من الزملاء ، وهناك اقتراحات بدمج بعض اللجان ، وهناك اقتراح باضافة لجنة حديدة ، الدكتور الكوفحي ٠

الدكتور احمد الكوفحي :

نصنف اللجان المؤقتة في مجموعتين:

المجموعة الاولى : اقّرت وانتهت وهي اللجان التي اقرها هذا المجلس الكريم في بداية هذه الدورة العادية وانتخب رؤساء ومقرريها ، (٨)لجان التي اقرّت انتهى ، نحصر الموضوع الآن في اللجان الاخرى ، يعني الحريات العامة وحقوق المواطنين ، فلسطين ، الصحة والبيئة ، استراتيجية المياه والطاقة البادية والريف ٠

(٨) لجان التي اقرها المجلس انتهى، ونبحث في الامور الاخرى ونكون حصرنا محل النزاع في محدد ، لانه صوتنا عليه وانتهى ونبحثه من جديد، ونبحث الآن في المجموعة الثانية فقط ٠

معالي رئيس المجلس :

يا دكتور هذا تمام هو اول اقتراح سوف اطرحه ، انا قلت ان هناك اقتراح بالاكتفاء في اللجان السابقة في النظام الداخلي ، والنظام الداخلي السابق ايضا نفسه بحيزّ تشكيل اية لجان حديدة يرغبها المجلس ٠

هناك اقتراح بان تبقى آلية تشكيل اللجان كما هي في النظام الداخلي السابق من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح ٠

هناك اقتراح للآلية ان نقرأ اللجان لجنة لجنة مع آلية عملها في المقابل فيما يلي من مواد ، ولا نستطيع ان نصوت على آلية عملها لئلا نستبق المواد ، لكن لغاية التنوير نقرأ آلية عمل هذه اللجنة ونصوت عليها لجنة لجنة ، ثم نصوت على اية لجان حديدة ، يتخلل هذا الاقتراح ايضاً

دمج بعض اللجان التي وردت من بعض الزملاء ، الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

معالي الرئيس لاشك هذا الجدول الاعمال موزع علينا جميعاً والذي قرأ اللجان قرأ المهام ، وبالتالي لا داعي فعلاً الآن ان ننتقل من اللجنة الى المهام نذكر فقط اسم اللجنة ، واذا احد له تعديل على نفس اللجنة كان به ، والا الحقيقة المادة المطروحة بين أيدينا وأطلعنا على المهام والمفروض ان نكون قرأنا هذا الدرس جيداً ، ولذلك فقط تسمى اللجان ومن له تعديل على اللجنة يذكره اما بالحذف او الزيادة او الدمج .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

انت تقترح فقط ذكر اسماء اللجان دون قراءة آلية عملها . لدينا ايها الزملاء اقتراحين ، اقتراح الدكتور همام وهو الموجود في المشروع امامنا ان نتلو هذه اللجان تباعاً بالاسم ونصوت عليها ، والاقتراح الآخر إن نتلو اسماء اللجان مع آلية عملها .

هل ترون الاكتفاء بقراءة فقط اسم اللجنة ؟ عد الاصوات . برفع الايدي .

واضحة الاكثرية . اذن اقرأ اللجان بالاسم ، الزملاء الذين لهم اقتراح بدمج أي من اللجان التي سأذكرها مع لجان ارجو ان ينبهوني حال وصولي للجنة .

اولاً : اللجنة القانونية ؟ موافقة .

اللجنة المالية والاقتصادية ؟

الدكتور عبدا لله تفضل .

الدكتور عبدا لله النسور :

تفضل احد الزملاء لما قال التخطيط الواردة في (٩) مبحوثه بعد ذلك في التخطيط المالي والاقتصادي، فيه خربطة في (٩) فالرجاء النظر لها. ولذلك اقترح ان تغير اللجنة المالية والاقتصادية والتخطيط .

معالي رئيس المجلس :

تقترح ان تكون اللجنة المالية والاقتصادية والتخطيط الاستاذ علي ابو الراغب .

معالي وزير الصناعة والتجارة :

شكراً معالي الرئيس

التخطيط في أي لجنة لان التخطيط شامل في عمل الحكومة في كل مجالاتها ، وذلك هو تزيد لامبرر له لا في اللجنة المالية ولا في الاقتصادية ولا في التنمية . التخطيط يأخذ مجالات العمل العام الحكومي في كل ابعاده ، لا ضرورة لكلمة التخطيط وتبقى اللجنة المالية والاقتصادية . وكل نشاط او كل خطة تعرضها الحكومة في أي قطاع من القطاعات تحال الى اللجنة المختصة في حينها المتعلقة بلون ذلك النشاط ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

أكتفي بما قاله معالي الدكتور عبدالله العكايلة .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدا لله النسور :

مبرراً إقتراحي انا لا أجهل ان التخطيط الاقتصادي والإجتماعي شيئان ، ولكن لما جاء ليوضح لنا في المادة (٤٤) ماذا يعني التخطيط قال (تناط بلجنة التخطيط والعمل والتنمية الاجتماعي دراسة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هنا صار تداخل . ولذلك اقتراح الدكتور عبدالله العكايلة يلبي ما اريد وتشطب كلمة التخطيط بحيث ان كل لجنة تشتغل بتخطيطها الخاص فيها ، فاؤيد رأيه من هذا المنطق ، يعني إسحب اقتراحي لكن تحت هذا المنظور .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ على ابو الراغب .

معالي وزير الصناعة والتجارة :

شكراً معالي الرئيس

الواقع انا اؤيد ما ذهب اليه الاخوة بان تشطب كلمة تخطيط لان التخطيط لكل اختصاصه ، الا ان في المادة "٤٤" ذهبت المادة الى دراسة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي الخطط الوطنية التي تعدها الحكومة كخطط اقتصادية واجتماعية وهذا في صلب اعمال اللجنة المالية والاقتصادية .

التخطيـــــط في أي لجنـــــة لان التخطيط شامل في عمل الحكومـة في كل مجالاتها ، وذلك هو تزيد لامبرر لـــه لا في اللجنـــة الماليـــة ولا في الاقتصادية ولا في التنمية . التخطيط يأخذ مجالات العمـل العام الحكومي في كـل ابعـاده ، لا ضرورة لكليمـة التخطيـط وتبقـــى اللجنـــة الماليـــة والاقتصادية ، وكــل نشـاط او كـل خطة تعرضها الحكومـة في أي قطـاع مــن القطاعـات تحـــال الى اللجنـــة المختصة في حينها المتعلقة بلون ذلـــك النشاط . . . وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

أكتفـي بمـا قالـه معـــالي الدكتـــور عبدالله العكايلة .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدا لله النسور :

...مبرراً إقتراحي انـــا لا اجهـل ان التخطيط الاقتصـادي والاجتمـاعي شيئان ، ولكن لما جاء ليوضح لنـا في المادة (٤٤) ماذا يعني بالتخطيط قـال (تنـاط بلجنـة التخطيـط ولعمـــل والتنمية الاجتمـاعي دراسة خطـــط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هنـا صـار تداخـل . ولذلـــك اقـتراح الدكتور عبدالله العكايلة يلبي ما اريـد وتشطب كلمـة التخطيـط بحيـث ان كل لجنة تشتغل بتخطيطهـا الخـاص فيها ، فاؤيد رأيـة من هـذا المنطـق ، يعني اسحب اقتراحي لكن تحت هـذا المنظور .

معالي رئيس المجلس :

الإستاذ على ابو الراغب .

معالي وزير الصناعة والتجارة :

شكراً معالي الرئيس

الواقـع انا اؤيـد مـا ذهـــب اليـه الاخوة بان تشطب كلمة تخطيط لان التخطيط لكل اختصاصـه ، إلا ان في المادة "٤٤" ذهبـت المـادة الى دراسـة خطــــط التنميــــة الاقتصاديـــــة والاجتماعية، أي الخطط الوطنية التي تعدهـا الحكومـة كخطـط اقتصاديـــة واجتماعيـة وهـذا في صلـب اعمــال اللجنة المالية والاقتصادية .

وموضوع البطالة والفقر هو موضوع اساسي يبحث في اعمال اللجنة المالية كما يتم الان من خلال دراسة قانون الموازنة وتوصياتها . أي النص في المادة (٤٤) يصبح بمهام اللجنة الثانية وتشطب اللجنة التاسعة ايضاً وتذهب مهامها للجنة الثانية .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

يا ريت يا أخ علي تنبهني لما نوصل لها هذه اللجنة التاسعة . زملائي ليس لدينا الآن اقتراحات جديدة على اللجنة (٢) ، بمعنى سأطرحها كما هي ، اللجنة المالية والاقتصادية ؟ موافقة .

اللجنة الثالثة لجنة الشؤون العربية والدولية ، هناك اقتراح بأن تصبح لجنة الشؤون الخارجية ، الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

الحقيقة عندما ناقشنا هذه اللجنة في اللجنة القانونية كان ابراز الشؤون العربية والنص عليها تقديراً لأننا جزء من الامة العربية بنص الدستور ، فقلنا لجنة الشؤون العربية والدولية . هي مؤداها الشؤون الخارجية ، لكن جميل ان ننص على كلمة العربية والابقاء عليها بهذا الشكل ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الشيخ حمزه صاحب الاقتراح .

السيد حمزه منصور :

يا سيدي مع التقرير لما أورده سماحة الشيخ ابراهيم زيد الكيلاني الا انني ارى ان الابقاء على لجنة الشؤون الخارجية انسب . هنالك قضايا الاقليات الاسلامية وما أكثرها ، هنالك الجاليات العربية والاردنية ، هنالك سياسة الحكومة الخارجية ، هنالك السفارات الاردنية، ولكل ما ذكر فأنني أقترح الابقاء على لجنة الشؤون الخارجية .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء ، ان لم يكن هناك اقتراحات سأطرح الصيغة التالية ، سأطرح الاقتراح بأن تكون لجنة الشؤون الخارجية ثم سأطرح ما ورد في المشروع لجنة الشؤون العربية

والدولية .

هنالك إقتراح بأن تكون لجنة الشؤون الخارجية ، من مع الاقتراح؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام :

(١٩) من (٤٨) .

معالي رئيس المجلس :

(١٩) من (٤٨) اذن قرار اللجنة بالموافقة عليها كما وردت ، من مع قرار اللجنة ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام :

(٢٧) من (٤٩) .

معالي رئيس المجلس :

(٢٧) من (٤٩) وتصبح لجنة الشؤون العربية والدولية .

رابعاً : اللجنة الادارية ، هناك اقتراح ورد من الزميل حماد أبو جاموس ، تفضل استاذ حماد .

السيد حماد ابو جاموس :

لجنة الخدمات العامة واللجنة الادارية تكون لجنة واحدة .

معالي رئيس المجلس :

أي تصبح للجنة الشؤون الادارية والخدمات العامة ، الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

سيدي معالي الرئيس ، ارجو ان يشرح ما هو الهدف من كل لجنة ، اولاً هذه اللجنة لا علاقة لها باللجنة الادارية الموجودة في مجلسنا الحالي والتي يقتصر دورها على تحويل القرارات ، نحن جميعاً نتحدث عن الحاجة الى تنمية ادارية ، وبالتالي هذه اللجنة لا تتحدث عن الخدمات، تتحدث عن الادارة الحكومية ، وعن الادارة المحلية وشؤون الموظفين والعمل على تنميتها ، وهي الامور التي الان لا يجري حوار بها الا شكلياً ، وانا اعتقد ان أي سلطة تريد ان تتيقن ان الاجراءات تتم بالشكل الصحيح تفصل بها شؤون ، الادارة عن شؤون الخدمات ، الخدمات ان تكون لها لجنة ، ما هي العلاقة سيدي الرئيس بين شؤون الموظفين وبين الادارة المحلية والادارة المركزية وبين الاشغال العامة وبين الطرق وبين النقل؟ هذه امور مختلفة،

الادارة تدخل في مسوولية كل ما تقوم به الدولة ، والمطلوب هو تطوير هذا الجزء من العملية اذا عاد اخواني لقراءة صلاحية اللجنة الادارية ، هي ليست اللجنة الادارية الحالية .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حماد صاحب الاقتراح .

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً معالي الرئيس

لا أختلف لحظة واحدة مع معالي ابو عصام ، كل ما اطلبه ضم اللجنتين في لجنة واحدة واعطائها نفس الصلاحيات .

معالي رئيس المجلس :

سأطرح الاقتراح ، هناك اقتراح من الاستاذ حماد بضم لجنة الخدمات العامة مع اللجنة الادارية لتصبح اللجنة الادارية والخدمات العامة ، من مع الاقتراح ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام :

(١٣) من (٤٩) .

معالي رئيس المجلس :

(١٣) من (٤٩) ، اذن اطرح قرار اللجنة بالموافقة على البند (٤) بإسم اللجنة الادارية ، من مع قرار اللجنة؟ موافقة واضحة .

اللجنة الخامسة : لجنة التربية والثقافة والشباب ، موافقة ؟

موافقة . عفواً الاستاذ حمزه تفضل .

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

انا ارى ان تصبح هذه اللجنة لجنتين ، لجنة خاصة للتربية والتعليم والتعليم العالي ولجنة خاصة بالثقافة والشباب ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

اذن انت تقترح بفصل التربية عن الثقافة والشباب، لتصبح التربية في موقع آخر مع التعليم العالي .

الاستاذ علي ابو الراغب .

معالي وزير الصناعة والتجارة :

أنا أقترح ان تصبح اللجنة الخامسة كما يلي :

لجنة التربية والثقافة والشباب والتوجيه الوطني ، أي تضم اللجنة السادسة الى الخامسة وبذلك تخفض العدد (١٣) لجنة مازال عدد كبير

واذا وزعت كفاءات وخبرات هذا المجلس على (١٣) لجنة لن نستطيع ان ننجز ما نبتغيه .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

دعوني بداية اطرح الفصل ثم اطرح التوحيد ، الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

اذا كان المجلس يريد الضم فأنا أقترح ان يكون الاسم التربية والتوجيه الوطني لأن هذا الاسم اولاً ان لا تطول الاسماء كثيراً . انا اعتقد ان فصل التوجيه الوطني هدف ، لان التوجيه الوطني يتعلق بالوعظ والارشاد والاعلام بقطاعية العام والخاص وبكل الامور ذات العلاقة بالتوجيه . هناك محاولة ان اللجان تتخصص لان التربية كما يعرف اخواني اذا ما انيطت بلجنة ستهتم بها وتترك غيرها لأنها الموضوع الرئيسي والحجم الكبير ، واذا اردت اضاعة أي مهمة فأدمج مهمتان صغيرة مع كبيرة .. شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، اطرح الاقتراحات ، الاقتراح الاول هو فصل التربية عن الثقافة والشباب لتنتقل التربية الى اللجنة التي تليها ، من مع فصل التربية عن الثقافة والشباب ؟ لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر ، تصبح اللجنة كالتالي لجنة التربية والثقافة والشباب والتوجيه الوطني ، من مع الاقتراح ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام :

(١٤) من (٤٨) .

معالي رئيس المجلس :

(١٤) من (٤٨) ، لدي الآن قرار اللجنة بان تكون لجنة التربية والثقافة والشباب ، قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، من مع قرار اللجنة ؟ واضح أغلبية . اللجنة السادسة ، الاستاذ علي ابو الراغب.

معالي وزير الصناعة والتجارة :

معالي الرئيس ملاحظة بسيطة اذا

كان عدد مجلس النواب ثمانين عضو وعندنا (١٣) لجنة وفيه اقتراحات فتصبح (١٥) لجنة ، معنى ذلك عندك (٣٠) عضو بين رئيس ومقرر لجنة و ١٠ تقريباً في الحكومة معنى ذلك ثلاثة ارباع مجلس النواب رؤساء ومقررين ووزراء ، يعني كلها ضباط وما فيه جنود ، غير معقول ، يعني (١٣-١٥) عدد غير معقول .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الحل سهل نزيد عدد النواب ، اللجنة السادسة لجنة التوجيه الوطني، الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

حتى ارضي زملائي النواب ان الحكومة تخاطب بعضها في هذا اليوم لأننا نقعد قبال بعضنا ، اولاً المجلس ما فيه جنود وضباط ، قد تكون في لجنة ضابطاً وفي لجنة اخرى جندياً .

معالي رئيس المجلس :

كلنا جنود للوطن .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

ثانياً : افترض الزميل في لجنتين معنى ذلك عندنا (١٦٠) عضو ، (١٦٠) اذا قسمتم على (١٥) لجنة يعني (١١) عضو في كل لجنة ، وبالتالي (١٣) لجنة العضوية موجودة لها ، بدلاً من ان يتجمع في لجنة (٣٠) وفي لجنة (٣) سيتوزع المجلس على هذه اللجان بـ (١١) عضو لكل لجنة . (١١) × (١٣) = (١٤٤) عضو ، (١٤٤) تقسيم (٢) = (٧٢) و (٨) صاروا وزراء .. شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، سادساً لجنة التوجيه الوطني ، قرار اللجنة بالموافقة عليها ومطروحة للمجلس الكريم ، موافقة؟ موافقة .

اللجنة السابعة : لجنة الصحة والبيئة ، موافقة ؟ موافقة .

اللجنة الثامنة : هناك اقتراح على اللجنة الثامنة ايضاً ورد من الاستاذ حماد بأن تضم مع اللجنة العاشرة

لتصبح لجنة الزراعة والمياه والطاقة والثروة المعدنية ، الاستاذ حماد .

السيد حماد أبو جاموس :

شكراً معالي الرئيس

اقتراحي ان تبقى لجنة الزراعة فقط وان تضاف المياه الى لجنة الطاقة والمياه .

معالي رئيس المجلس :

ان تبقى لجنة الزراعة فقط والمياه تنتقل الى اللجنة العاشرة الطاقة والثروة المعدنية والمياه . اقتراح الاستاذ حماد بأن تصبح لجنة الزراعة فقط ، من مع الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح . الاستاذ عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس

انا اقترح ان تكون لجنة الزراعة والري فقط .

معالي رئيس المجلس :

اقتراح السيد عبد موسى النهار مطروح للمجلس الكريم ، من مع الاقتراح ؟ تفضل دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله العكايلة :

هل الزميل عبد موسى النهار الذي اقترح لجنة الزراعة والري يستثنى من ذلك المياه ؟

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار :

نعم ، استثني مياه الشرب والصرف الصحي والامور التي وضعت في الزراعة ، اذا كانت لجنة الزراعة تتولى مياه الشرب والصرف الصحي اذن الزراعة اصبح حجمها ضئيل جداً بالنسبة لمهام هذه اللجنة، فلذلك اقترح ما يختص بها هو مياه الري وبقية الامور تبقى للجنة الطاقة والمياه والثروة المعدنية .

معالي رئيس المجلس :

يعني مصطلح المياه تنقلة للجنة العاشرة وتبقى اللجنة الثامنة لجنة الزراعة والري ، الدكتور صالح ارشيدات .

معالي وزير المياه والري :

اقتراح الاخ عبد موسى اقتراح وجيه ، ولكن هذا الاقتراح مربوط فيما اقترحه ثانياً من ان تكون المياه

مع الطاقة وهذا الاصح ، اعتقد ان لجنة الزراعة والري تكون لوحدها وان تكون لجنة الطاقة والمياه والثروة المعدنية .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

انا اؤيد رفع كلمة المياه وان تكون لجنة الزراعة والري ولكن لا تلحق المياه بالطاقة وان تكون لجنة مستقلة . فالمعاهدة التي وقع عليها انما كانت بسبب الرغبة في المياه ، ولهذا لابد من ابراز المياه . .وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

معالي الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

ان الصراع بين الري والشرب صراع دائم ، والفصل بين استعمال المياه في لجنتين يعني اننا سندخل في صراعات الشرب على حساب الري ام الري على حساب الشرب الاصل ان المياه كاملة ، تبقى في موقع واحد، ايها اقرب اليها ، امامك خياران ، خيار ان يكون للمياه لجنة وحدها او ان تضم الى الطاقة . انا اعتقد ان الاردن مستقبله مرتبط رئيسياً بعد الاعتماد على الله بالطاقة والمياه ، وان يكون الامران في لجنة واحدة اعتقد اكبر من طاقتها ، والربط بينهما غير وارد الا اذا اردنا توليد الطاقة بالشلالات .

أنا أعتقد أن أقرب شيء للمياه أن يكون مع الزراعة وأن تبقى الطاقة مع الثروة المعدنية خاصة أننا نحاول أن نضع لجان تمثل رقابة على عمل الحكومة ، وبالتالي لابد أن تتقابل مع موسسات متقاربة .

المياه في بلدنا للري وللزراعة موجودة في وزارة واحدة . . .

شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ،الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور :

شكراً معالي الرئيس

أنا استغرب حقيقة اقتراح معالي وزير المياه الذي اعتبر مياه الشرب

مرتبطاً بالطاقة بينما مياه الري اخرجها . ولذلك أن أرى أن الاقتراح المناسب هو الاقتراح الوارد في اصل المشروع ، لجنة الزراعة والمياه على اطلاقها . . شكراً .

معالي رئيس المجلس :

هناك اقتراحات كالتالي ، بأن تكون لجنة الزراعة والري فقط وأن تنقل المياه للجنة التي تليها لتصبح لجنة الطاقة والثروة المعدنية والمياه ، تفضل دكتور الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

أقترح أن نضمهم مع بعض الزراعة والمياه والري .

معالي رئيس المجلس :

لطيف ، دعوني أبدأ باقتراح الدكتور الكوفحي ، لجنة الزراعة والمياه والري ، من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح ،هناك الاقتراحات الاخرى ، ان تصبح لجنة الزراعة والري لجنة مستقلة لوحدها بأسم لجنة الزراعة والري ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . الاقتراح كما ورد في تقرير اللجنة أن تكون لجنة الزراعة والمياه ، من مع الاقتراح ؟ واضح أكثرية ، وتبقى لجنة الزراعة والمياه .

اللجنة التاسعة : لجنة التخطيط والعمل والتنمية الاجتماعية هناك اقتراح ورد في نقاشنا في مطلع المادة بأن تلغى كلمة التخطيط ، هل هناك اقتراحات اخرى ؟ الاستاذ علي ابو الراغب .

معالي وزير الصناعة والتجارة :

اقتراحي ان تلغى هذه اللجنة كلياً وان تحول مهامها الى اللجنة المالية والاقتصادية ، ومرة اخرى اعود الى عدد اللجان الكثير واختلف مع معالي الزميل أبو عصام وأقول أنه لن يكون هنالك لجان مزوعة بالتساوي بين كل اعضاء مجلس النواب ، سيكون لجان فيها عشرين ولجنة فيها الرئيس والمقرر فقط . علماً بأنه أيضاً الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية هي من صلب أعمال اللجنة المالية والاقتصادية. .وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

سأطرح الاقتراحات تباعاً أيها الزملاء ، اولاً الغاء اللجنة ككل ، من مع الغاء اللجنة التاسعة ؟ لم ينجح الاقتراح ، الاقتراح الآخر بشطب كلمة التخطيط لتصبح لجنة العمل والتنمية الاجتماعية ، من مع الاقتراح ؟ ارجو رفع الايدي .

السيد الامين العام :

(٢٧) من (٤٦) .

معالي رئيس المجلس :

(٢٧) من (٤٦) وتصبح اللجنة لجنة العمل والتنمية الاجتماعية .

اللجنة العاشرة : لجنة الطاقة والثروة المعدنية ، موافقة ؟

موافقة .

اللجنة الحادية عشر : لجنة السياحة والآثار ، الاستاذ أنور الحديد .

السيد أنور الحديد :

معالي الرئيس ، هنالك قضايا وحقوق لمواطنين اردليين خارج الوطن ، وحتى تستمر عملية التواصل ما بين المغتربين والوطن فأني أقترح اضافة لجنة السياحة والاثار والمغتربين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

ارجو من اخي الكريم ان لايربط المغتربين بالسواح فالمغتربين ابنائنا ، وبالتالي اذا اردنا ان نتحدث عنهم لنتحدث في لجنة اخرى ، وأقرب لجنة لها العمل والتنمية الاجتماعية ، واقرب لجنة لها العمل والتنمية الاجتماعية ، اما ان يربط المغتربين بالسواح والآثار فلا هم آثار ولا هم سواح .. وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

أنا لا أرى فيه ارتباط بين السياحة والاثار والمغتربين ونحن قبل قليل أقررنا لجنة الشوون الخارجية وهي المعنية اذا كان هناك قضايا متعلقة بالاردنيين في الخارج فتبقى اللجنة كما هي السياحة والآثار .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ علي ابو الراغب .

معالي وزير الصناعة والتجارة :

أعتقد أن السياحة جزء رئيسي من القطاع الاقتصادي وهي كسياحة وآثار لجنة قطاعية ، فأرى ان تلغى هذه اللجنة وأن تضم مهامها الى اللجنة المالية والاقتصادية ، وأيضاً يا معالي الرئيس الاخوان (٢٠) من اللجنة القانونية من (٤٥) ويقرروا كل التصويت ، فالديمقراطية اليوم "نص كم" .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

اللجنة الحادية عشرة ، هناك اقتراح بالغاء اللجنة كاملة واقتراح باضافة المغتربين واقترح بابقائها ، الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس :

اذا رجعنا للمادة (٤٦) في بند (١) يقول "دراسة جميع القوانين والامور والاقتراحات التي تتعلق بالسياحة وسبل تطويرها والآثار وسبل حمايتها" . هل تكون لجنة حتى يأتيها كل خمس سنوات قانون؟ !! . يعني أنا أرى أن هذه اللجان لا طائل تحتها وأنها مضيعة للوقت وأرى أن تحذف كلياً السياحة والآثار .

معالي رئيس المجلس :

السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

فيه مخالفة لكلام الاخوة النواب ، هناك مخالفة على المواد من (٤٠-٤٨) ويطالبوا في مخالفتهم بالغاء صياغة القوانين من هذه اللجان التي اضيفت . فكلام معالي ابو أنور أن تشطب اذا كانت لصياغة القوانين ، ثم الغي هذا بتصويتنا اللاحق فيصبح لا معنى لوجود هذه اللجنة .

يعني أنا أرى أن اقتراحه وجيه وحتى لا يزعل أخونا أبو عصام . أنا ما كنت مقرر للجنة سابقاً لذلك أنا ادافع الآن .

معالي رئيس المجلس :

سأطرح المقترحات تباعاً ، اولاً اقتراح الغاء اللجنة كاملة ، من مع الغاء اللجنة ؟ عد الاصوات ، ارجوا

رفع الايدي .

السيد الامين العام :

"٢٦" من "٤٧" .

معالي رئيس المجلس :

"٢٦" من "٤٧" وشطب اللجنة الحادية عشرة .

اللجنة الثانية عشرة : لجنة الخدمات العامة . مطروحة للمجلس الكريم ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً ، انا والله أتأسف اذا القضايا تبحث بهذه الطريقة الكل يعرف انه في المعاهدة نص على الآثار وعندنا وزارة السياحة والآثار ، لا أدري يعني كيف يتم البحث في هذه الامور .

معالي رئيس المجلس :

انتهينا منها وتم التصويت .

الدكتور بسام العموش :

يا سيدي أن اريد ان اتكلم في اللجنة التي طرحتها الان ولكن أمل ان لا يتم التعامل مع الامور بهذه الطريقة اذا المجلس داخ نقوم نروح .

معالي رئيس المجلس :

لا يا دكتور هذا قرار للمجلس ، لما يعجبك المجلس كويس واذا ما عجبك المجلس دايخ ، مش هيك يا دكتور .

الدكتور بسام العموش :

اذن خلينا نقترح نروح وزير السياحة .

معالي رئيس المجلس :

مش هيك ، زملائك وافقوا على احد عشر لجنة وما حدا حكى شيء .

الدكتور بسام العموش :

يا سيدي شكراً أنا قبلت الكلام الذي تحكيه لكن أنا أتأمل ان تبحث الامور بطريقة أفضل ، وانا اقبل بالقرار الذي صدر .

أنا اقترح الغاء هذه اللجنة ، حتى في المواصفات التي ذكرت في وصف مهامها لاترقى لأن تكون هناك لجنة، غير مفهوم شيء اسمه خدمات عامة، اقترح شطب هذه اللجنة .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي :

شكراً معالي الرئيس .

اقتراح ان تكون لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار . . شكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

أتمنى على كل زميل يقترح شطب لجنة ان يقترح اين تنتقل مسوولياتها، لانه عند وضع النظام وزعت المسووليات ، فان شطبت اين تذهب مسوووليات هذه اللجنة . أنا ما عندي اعتراض على الذي يشطب او الذي يظل ، لكن نعرف الخدمات العامة ، الادارة لا علاقة لها بهذا الموضوع ، الادارة تتكلم عن الادارة المحلية والادارة المركزية وشوون الموظفين . هذه تتكلم عن الطرق والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد . . شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ علي ابو الراغب .

معالي وزير الصناعة والتجارة :

شكراً معالي الرئيس

الواقع عندما طرحنا الغاء لجنة السياحة والآثار اقترحنا ان تذهب مهامها للجنة المالية والاقتصادية ، واعتقد ان المجلس الكريم قد وافق على ذلك . نقطة توضيحية يعني هو ليس استخفاف بالسياحة والآثار ، ولكن لماذا نضع لجنة للتجارة ولجنة للصناعة ، يعني هذه لجنة قطاعين اقتصاديين .

معالي رئيس المجلس :

انتهينا من موضوع السياحة والآثار .

معالي وزير الصناعة والتجارة :

العملية هي اقتصادية فقط ، هذه الغاية وليس استخفاف بالوزارة ولا بالوزير . . شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس :

شكراً معالي الرئيس

أنا مع بقاء اللجنة رقم (١٢) بلجنة الخدمات العامة واضيف اليها السياحة والآثار ، لما للسياحة والآثار من أهمية كبيرة ، لذلك اقترح ان تكون بلجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار . . .شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور الدباس .

الدكتور هاشم الدباس :

الحقيقة ليس كل موضوع في هذا البلد يجب ان توضع له لجنة ، يعني ليس بالضرورة ان كل موضوع يطرق يجب ان تكون له لجنة . العالم اخترع اللجان المؤقتة ، يعني نحن لاول مرة في التاريخ نعمل اللجان المؤقتة . اللجان المؤقتة لها هدف وهو موضوع طاريء يمكن ان تبحثه ، اين لجنة التموين يا اخوان ونحن ثلاث ارباع وقتنا في هذا المجلس نبحث في التموين ، أين لجنة التموين ؟ اين لجنة البطالة ؟ اين لجنة الفقر؟ الامور لا توخذ بهذا الشكل، هناك عناوين هي الرئيسية ، القوانين، الادارة العامة ، المالية، نحن في الحقيقة تعدينا صلاحياتنا بانشاء (١٣) لجنة ، أنا اقول اذا زادوا عن (٥) نحن نفتت جهدنا تحت شيء لا طائل تحته وسنسلق جميع القوانين التي تحول لهذه اللجان وبالتالي تمر القوانين مسلوقة ، وليس منها فائدة.

أنا اعتقد اذا كنا يجب ان نكون واقعيين وان نخدم هذا البلد ان نركز على القوانين تركيزاً جيداً وان نخرجها بقالبها الذي يخدم الوطن والمواطن . نحن هنا لسنا مشرّعين مفرّمة نطلع (١٣) او(١٥) لجنة من أجل تسمية لجان . اللجان ليست هي الغاية ، الغاية هو القانون واعتقد ان هذه مسميات ليست لها صلاحيات مطلقاً . شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس

نادراً ما اختلف انا وابو انور لكن اليوم يظهر انه فيه خلاف جذري ، حقيقة لانزال لهذه اللحظة نقدر ماهي المنهجية الجديدة لعلم المجلس .

هناك منهجية جديدة يا اخوان ، الكل يتحدث عن القوانين انه إذا لم يأتي قانون اللجنة لاتعمل . ليس هذا هو المنهج الجديد في عمل المجلس، المنهجية الجديدة في عمل المجلس ان يكون هناك لجنة لكل عمل تقوم فيه الدولة وتراقب ليس القوانين بل تراقب الاداء ، تستطيع ان تساعد الحكومة في اقتراحات جديدة .

انا استغرب الغاء لجنة السياحة لان السياحة وتوقعاتنا لها في المستقبل شيء مهم جداً ويجب ان ندعم السياحة ، مجلس النواب يجب ان يقوم بدعم قطاع السياحة ولها قضايا كثيرة جداً غير القوانين والتشريعات .

ولذلك ارجو ان تضم لجنة السياحة ما دام تم التصويت ان تضم الى لجنة ليكون هناك مجال لمراقبة وللاهتمام بهذا القطاع . وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، أمامي اقتراح واضح بان تضم السياحة والآثار لهذه اللجنة لتصبح لجنة الخدمات العامة والسياحة والاثار ، من مع هذا الاقتراح ؟ واضح اكثرية .

اللجنة الثالثة عشرة : لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين . موافقة ؟

موافقة .

الآن ابدأ باللجان التي اقترح اضافتها ، هناك مجموعة من اللجان اقترح اضافتها ، بداية هناك اقتراح باضافة لجنة فلسطين ، موافقة ؟ موافقة . اذن واللجنة الثالثة عشرة هي لجنة فلسطين .

شيخ حمزة ماذا بقي من اللجان التي اقترحتها ؟

السيد حمزه منصور :

بقي لجنة الامن الوطني والقوات المسلحة .

معالي رئيس المجلس :

هناك لجنة مقترحة باسم لجنة الامن الوطني والقوات المسلحة ، ممكن تعطي تصورك للزملاء عن هذه اللجنة حتى يكونوا على بينة ، يعني حدود عملها .

السيد حمزة منصور :

معالي الرئيس ، لا يستطيع مواطن ان ينكر الدور الذي تحتله القوات المسلحة والاجهزة الامنية وتطويرها وابقائها في اعلى درجات جاهزيتها ، ومن هنا فان من واجب هذا المجلس الكريم ان يطمأن الى مدى تحقق هذه الاهداف .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

اذا سمحتوا ننهي هذه المادة ثم نرفع الجلسة ، الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور :

معالي الرئيس ، لقد طلبت يا سيدي الرئيس ممن اقترح لجنة الامن والدفاع وصف المهام ، ولكنك لم تطلب مهام لجنة فلسطين ، فصار الاقتراح (نص كم) .

معالي رئيس المجلس :

ما هو المطلوب دكتور ؟

الدكتور عبدالله النسور :

أنا اريد المجلس ان يتبنى مهام لجنة فلسطين ، ما دمت انت طلبت من الزميل الذي تقدم بلجنة الامن والدفاع فحدي بك ان تطرحها ، هذا واحد .

التعليق الثاني ، لقد تحدث الزميل للتو في تخصيص لجنة للأمن والدفاع ، وأنا اعتقد انه اذا نحن المجلس هذا النحو تبدأ الخطوة الاولى لتسييس الجيش وقوى الامن ، وفي هذا تجاوز كبير على وضعنا السائد ولا انصح به واصوت ضده .

معالي رئيس المجلس :

انا لم اطلب الاسباب الموجبة للجنة فلسطين لأكثر من سبب ، اولاً وردت في مخالفة الزملاء مكتوبة على جدول الاعمال .

ثانياً : العديد من الزملاء تحدثوا في الاسباب الموجبة ومنهم معاليك ، وكانت واضحة ، وكل حديثهم ينصب على ما هي الاسباب الموجبة للجنة فلسطين . لكنني لم اسمع اياً من الزملاء تحدث في أسباب اللجنة الثامنة ، لهذا السبب طلبتها ، الاستاذ جمال الخريشا تفضل .

معالي وزير الدولة :

معالي الرئيس ، بخصوص الاقتراح

المقدم من الزميل حمزه حقيقة سبق وان ناقش المجلس السابق فكرة ايجاد لجنة للقوات المسلحة والامن الوطني، والجميع اتفق واجمع على ان هذه اللجان ليست من مصلحة المجلس ولا اجهزتنا الامنية ولا قواتنا المسلحة بالدرجة الاولى . والسبب في ذلك ان القوات المسلحة ترعى من قائد الوطن شخصياً ويوفر لها قادة متميزين ، واعتقد اننا جميعاً لسنا احرص من سيد البلاد،وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، سعادة مقرر اللجنة .

السيد المقرر :

الكلام الذي تكلمه معالي ابو حديثة لا ادري كيف استند عليه ، اولاً في كل برلمانات العالم سواء الديمقراطية او غير الديمقراطية هناك لجان ...

معالي رئيس المجلس :

انا اتفق معك تماماً مع نقطة النظام التي اعتقد انك ستتكلم بها ، السيد المقرر اذا كان بدك تحكي في موضوع خارج ، اذا بدك تعطي رأيك في الموضوع تنتقل من موقع المقرر الى أي موقع اخر وتتحدث في رأيك . لكن انت الآن فقط للدفاع عن قرار اللجنة .

السيد المقرر :

أريد ان اوضح شيئاً ، اولاً اللجنة عندما قرأت هذا النظام واقرته لم اكن عضواً في هذه اللجنة ابتداءاً ، ثم لم اكن مقرراً لها ، والان نحن نبحث في هذه المادة بالذات على الاقل لم تكن من ضمن قرار اللجنة، هذه هي القضية التي اتكلم بها .

لكن انا اريد ان اتكلم الآن لأدافع عن هذا القرار الذي انا مقتنع فيه كتائب .

معالي رئيس المجلس :

انا لا اريد ان ادافع عن قرار اللجنة لانك انت الذي ستدافع عنه اخي المقرر ، لكن الحقيقة لايعني ان اللجنة القانونية اقترحت (١٣) لجنة انه ليس في ذهنها اية لجان اخرى ، بالتأكيد هي تدارست أية لجان اخرى واكتفت بـ(١٣) لجنة ، والا كان بقي الباب مفتوح وأية لجان

اخرى ممكن ان تنشأ الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ٠

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

زملائي الكرام ، ان هذا الموضوع حساس جداً والخوض فيه لمدة طويلة سيزيد من حساسيته ، لـذا ادفع بوقف النقاش والتصويت باعتبار ان كلاً منا له موقف مسبق من هذا الموضوع لن نقنع بعضنا بعضاً في أي نقاش حوله ، ، شكراً سيدي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، هناك اقتراح من الزميل بوقف النقاش ، اذا كان أي من الزملاء يعارض وقف النقاش يرفع يده ليقنع الآخرين بعدم ايقاف النقاش السيد حمزه منصور ٠

السيد حمزة منصور :

نقطة النظام معالي الرئيس ، انا واقتراحي ذكرنا بالاسم وبالنص ، وقيل كلام لو ترك على عواهنه لكان حوله علامات استفهام كثيرة ، ولذلك من حقي ان اوضح ومعقباً على بعض ماقيل ،

معالي رئيس المجلس :

اذا سمحت انت طرحت نقطة النظام ، لكن هناك اقتراح بوقف النقاش ٠

السيد حمزة منصور :

انا اريد ان اوضح ما قيل حتى لايبقى على ما هو عليه ،

معالي رئيس المجلس :

انا متأكد انه انا واياك لن نختلف على النظام ، هناك مطروح نقطة ايقاف باب النقاش ، وتعطى الاولوية على أي موضوع آخر ، لكن يترك الحديث لمن يعارض ذلك ، اذا اقتنع المجلس فلك الحق ان تستمر واي من الزملاء الآخرون بما يرغبوا من الكلام ، الدكتور بسام تفضل ابدي وجهة نظرك ،

الدكتور بسام العموش :

شكراً ، يعني أنا لاادري اذا كنا نحن في دائرة المسؤولية ام نحن في خارج دائرة المسؤولية ، انا اعتقد اننا في هذا المجلس جميعاً قد تحدثنا عن القوات المسحلة وتحدثنا عن الامن ، وفي كل موازنة وفي كل ثقة وفي كل

خطابات نتحدث عن دعم هذه الاجهزة وعن ضرورة توفير اعلى مراتب الدعم لها ٠ وحينما يتولى قائد الوطن رعاية القوات المسلحة لايعني انه لا يرعى الجوانب الاخرى، ومع هذا نحن نشكل لجان للقطاعات الاخرى ٠ الذين يتوجسون خيفة وان هذا الموضع ٠٠

معالي رئيس المجلس :

اخي بسام انا اعطيتك فرصة لغاية اقناع المجلس في الاستمرار في النقاش، انت لم تتحدث للمجلس لأقناعهم٠

الدكتور بسام العموش :

اذا سمحت لي ، انا اعتقد ان هذا الامر يجب ان لانفر منه وموجود في برلمانات اخرى ، ولايعني هذا التدخل في اسرار الجيش وانما هناك عسكريون يطرقون ابوابنا لبحث قضايا عسكرية ٠ فلماذا نحن نفغل هذا الامر ونهرب ؟ تقدم عبر اللجنة المختصة وتحال الى المجلس وليس هناك من يريد ان يطلع على اسرار خفية ، ونحن لسنا في وطن فيه أسرار ٠٠ وشكراً ٠

معالي رئيس المجلس :

بعد ان استمعنا للزميل اطرح ايقاف باب النقاش لكن هناك نقاط نظام ، الاستاذ عبد الرؤوف ٠

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

انا افهم ما ذهب اليه الزميل ، نقطة النظام التي اتحدث بها ان يشطب من محضر المجلس ان العسكريين يتصلوا بنا لقضايا عسكرية ، قد يتصلون لقضايا شخصية ولكنهم لايتصلوا لقضايا عسكرية ، وانا اعتقد ان زميلي بسام قصد هذا ٠

فلذلك لتثبيته في المحضر يتصلون بنا لقضايا شخصية ونرفض اتصالهم بنا لقضايا عسكرية ٠٠ شكراً سيدي الرئيس ٠

معالي رئيس المجلس :

نقطة نظام الدكتور الكوفحي ٠

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

المعلوم في النظام الداخلي ان اقفال

باب النقاش لايتم الا بعد ان ينضج البحث ، وفي ظني الاحالة على ما مضى هذا غير مقبول لاننا بحثنا الكثير الكثير في لجان اقل منها شأناً ولم نقفل باب النقاش . اما ان يتحدث ثلاث فقط في هذا الموضوع الذي نتفق جميعاً من واقع المسوولية كنواب لنا دوراً رقابياً ودوراً تشريعياً ، فنحن نبحث في قضية من اختصاصنا فلذلك اقفال باب النقاش انا ارى انه يخالف صلب النظام الداخلي .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الآن استمعنا لزملاء اثنين في معارضة اقفال باب النقاش ، سأطرح موضوع اقفال على المجلس الكريم وهو صاحب الرأي . من مع اقفال باب النقاش ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام :

(٢٦) من (٤٤) .

معالي رئيس المجلس :

(٢٦ من (٤٤) ويقفل النقاش . دكتور الكوفحي النظام يعطي الحق لاي زميل باقفال باب النقاش ، لكن في المقابل يعطي الحق لأي زميل لمعارضة اقفال باب النقاش ، ويعطي الحق لمن يعارض اقفال باب النقاش ان يتكلموا ليقنعوا الآخرين بعدم اقفال النقاش ، اعطيتك الفرصة لكن المجلس رأيه اقفال باب النقاش ، هذا تماماً هو النظام الداخلي ، نقطة نظام شيخ حمزة .

السيد حمزة منصور :

نقطة النظام أنا اؤكد على حقي باستخدام نقطة النظام ، النظام الداخلي اعطى الحق لمن ذكر بالاسم ان يتكلم دفعاً لتهمة في غير محلها ، ولذلك ارجو ان تعطيني نقطة النظام التي حرمتني منها قبل قليل .

معالي رئيس المجلس :

يا اخ حمزة لا احرم احد ، لكن وقف النقاش يجب كل ما سبق .

السيد حمزة منصور :

الله اكبر نقطة النظام مقدمة على كل شيء .

معالي رئيس المجلس :

لا يا سيدي ، دكتور بسام نقطة نظام وارجو ان لا تكون تسلل .

الدكتور بسام العموش :

ليس من عادتي ان اتسلل لكن على قضية من يذكر اسمه ، انا لم اقصد ما ذهب اليه معالي عبد الرؤوف الروابدة وكل ما قصدته ان الناس يراجعون في قضايا مالية تخصهم شخصية ، ولهذا انا اطالب فعلاً بشطبه وتصحيحه .

معالي رئيس المجلس :

شكراً على التوضيح ، تفضل نقطة نظام .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

ذكر اسم الشخص لا يستدعي الرد والا لحولنا بعضنا الى نكرات فلا نذكر اسمائنا ، حق الرد متاح لمن يسمه كلام ، لمن يسيء اليه كلام ، اما اذا ذكرت اسم زميل من زملائي تعطيه الحق ، ليس هكذا يقول النظام يا سيدي .

معالي رئيس المجلس :

تجاوزناها يا اخي ، اذن اطرح المقترح بان تكون هناك لجنة للامن الوطني والقوات المسلحة ، من مع الاقتراح ؟ ارجو رفع الايدي .

السيد الامين العام :

(١٦) من (٤٤) .

معالي رئيس المجلس :

(١٦)من (٤٤)ولم ينجح الاقتراح ، اخواني سأفقد النصاب اذا سمحتم بقي خمس دقائق وننهي المادة هناك مقترح بلجنة الريف والبادية، موافقة؟ حسناً .

ايها الزملاء كنت قد طلبت بأن نلتقي بعد الجلسة ، ولأن الجلسة تأخرت سأوجل لقائنا الى جلسة اخرى في الموضوع الذي بدأت فيه الجلسة هذا المساء . كل سنة وانت سالمين جميعاً واشكركم وأرفع الجلسة.

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة — **رئيس مجلس النواب**

حكم خير — **المهندس سعد هايل السرور**